جمهورية مصر العربية
الهيئة العامة للرقابة المالية

تقرير الربع الثالث من عام

2023

القرية الذكية، مبنى ١٣٦، الجيزة، مصر الرقم البريدى : ١١٠
تليفون: ٣٥٣٤٥٣٥٠ ٢٠٢+ فاكس: ٣٥٣٧٠٠٣٦ ٢٠٢+
WWW.FRA.GOV.EG

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وسجل الضمانات المنقولة.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون : 35370040 +202

فاكس : 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة:

www.fra.gov.eg

محتويات التقرير

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية..... 4

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)..... 4

2. تطور النشاط في السوق الثانوي 5

ثانياً : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني..... 10

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري 15

رابعاً: التأجير التمويلي..... 18

خامساً : نشاط التخصيم 20

سادساً: سادساً: التمويل الاستهلاكي..... 22

سابعاً: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر..... 24

ثامناً: سجل الضمانات المنقولة 37

تاسعاً:أخبار الهيئة..... 39

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــــان	يوليو-سبتمبر 2023	يوليو-سبتمبر 2022	معدل التغير %
إجمالي قيمة إصدارات الأسهم (تأسيس + زيادة رأس المال + تعديل قيمة اسمية + وتخفيض رأس المال)	92,659.01	86,926.50	6.59%
إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم	28,134.60	28,141.00	-0.02%
إجمالي قيمة الإصدارات	120,793.61	115,067.50	4.98%

يتضح من الجدول السابق، ارتفاع إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية في السوق الأولي لتبلغ 120.8 مليار جنيه خلال الربع الثالث (يوليو-سبتمبر) من عام 2023 مقارنة بـ 115.1 مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق، محققة معدل نمو بلغ 4.98%. وقد بلغت نسبة الزيادة في قيمة إصدارات الأسهم 6.59% خلال هذا الربع، بينما بلغت سجلت قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم نفس القيمة تقريبًا.

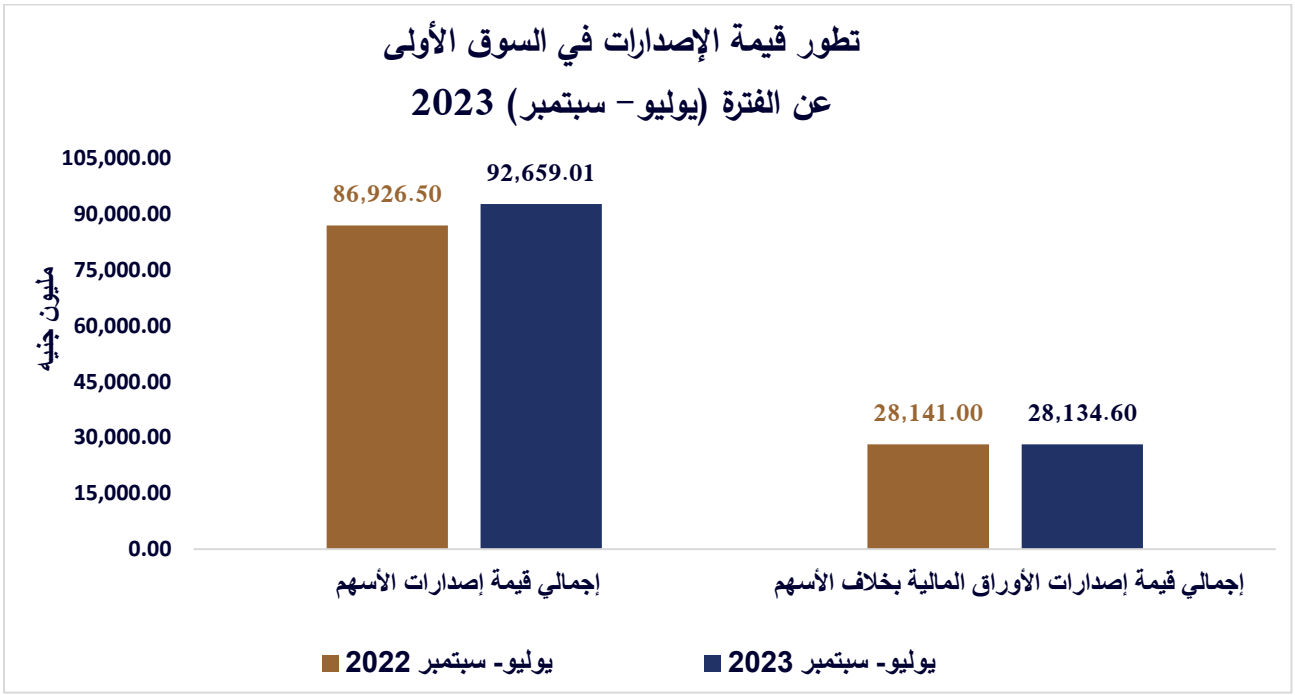

2. تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

جدول (1-2): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

المؤشر	إغلاق سبتمبر 2023	إغلاق سبتمبر 2022	معدل التغير (%)
EGX30 (مقوم بالجنيه)	20,174.28	9,827.46	105.28%
EWI EGX70	3,785.08	2,250.50	68.19%
EGX100 EWI	5,643.20	3,188.24	77.00%
مؤشر تميز	5,513.81	3,554.35	55.13%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثالث عن عامي 2022&2023)

EGX 30 (01/07/2023 – 30/09/2023)

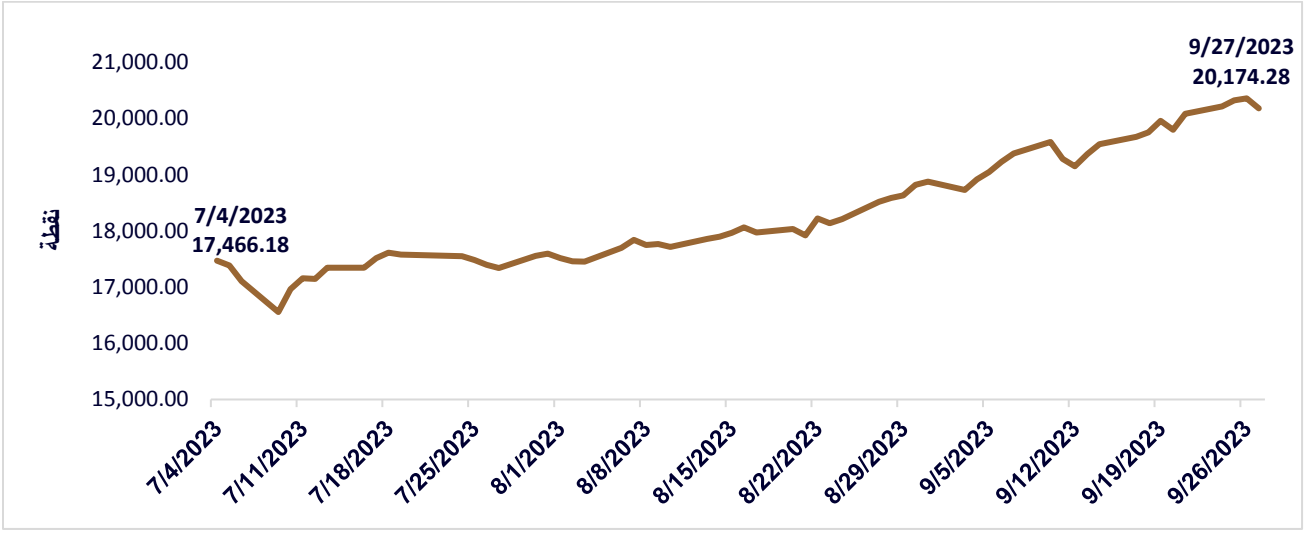

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (يوليو-سبتمبر 2023):

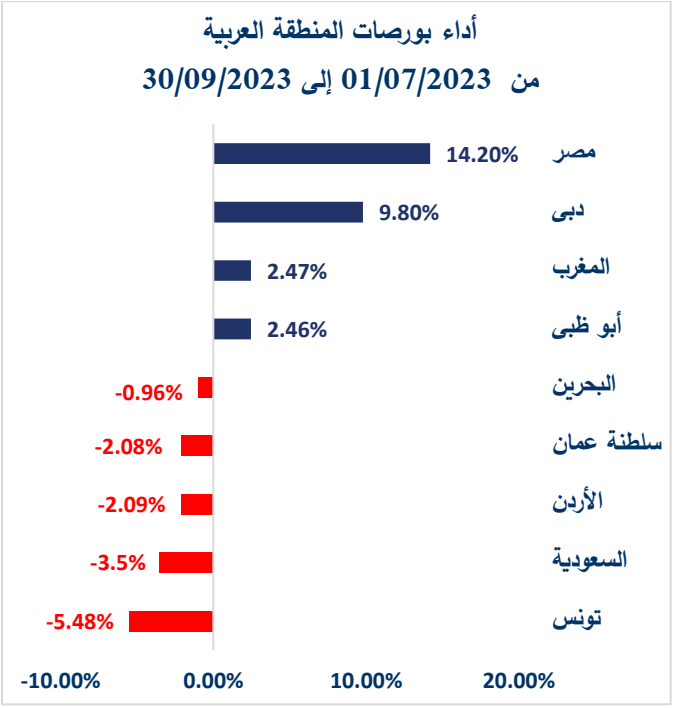

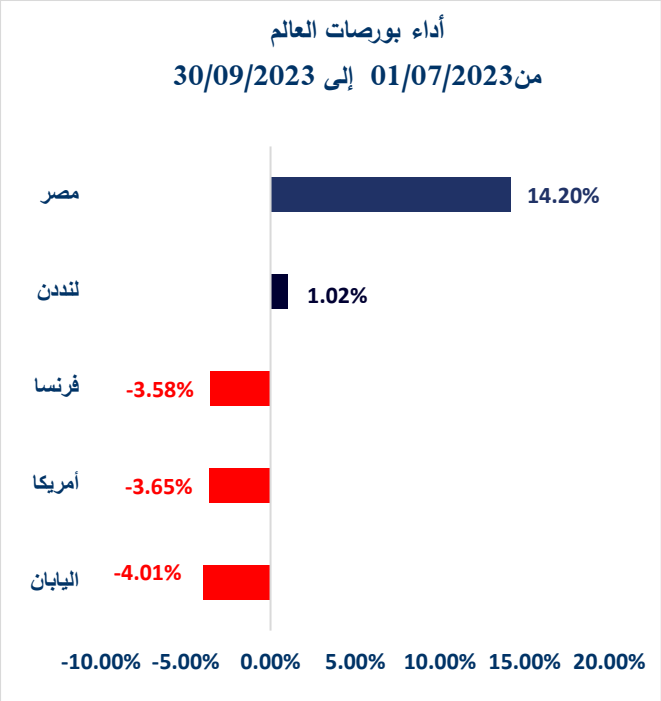

المؤشر	السوق
Amman SE General (AMGNRLX)	الأردن
Tadawul All Shares (TASI)	السعودية
ADX General (ADI)	أبو ظبي
DFM General (DFMGI)	دبي
TUNINDEX (TUNINDEX)	تونس
MSM 30 (MSI)	عمان
Moroccan All Shares (MASI)	المغرب
Bahrain All Shares (BAX)	البحرين
EGX 30	مصر
FTSE 100	المملكة المتحدة
CAC40	فرنسا
S&P 500	الولايات المتحدة
NIKKEI 225	اليابان

تعاملات المستثمرين خلال الفترة يوليو-سبتمبر 2023:

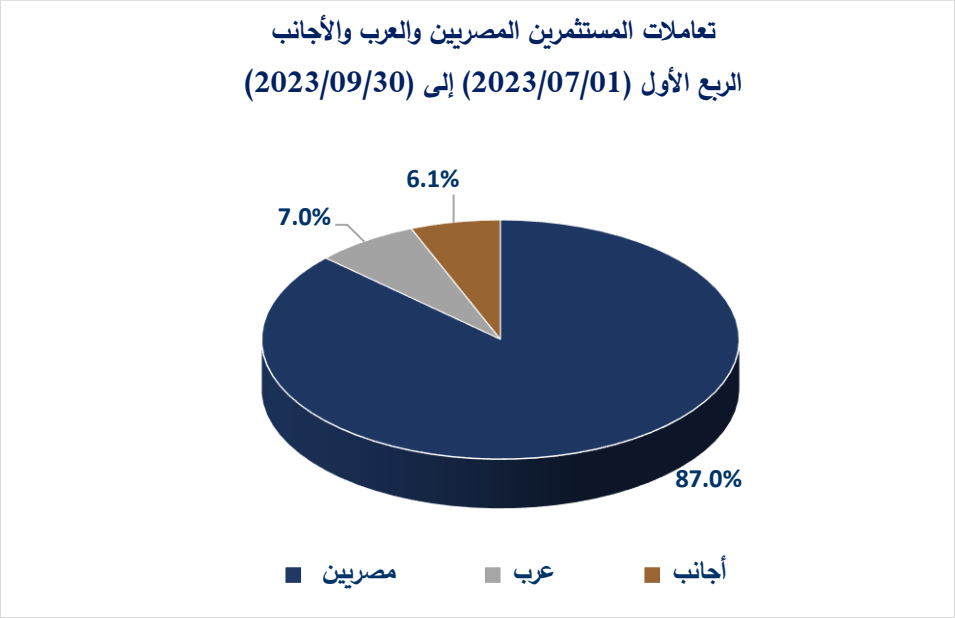

يتضح من البيانات استحواذ تعاملات المصريين على الأسهم المقيدة بعد استبادا الصفقات خلال الربع الثالث من عام 2023 على النسبة الأكبر بشكل واضح بلغ نحو 87.0% ثم العرب بنسبة 7.0% ثم جاءت تعاملات الأجانب بنسبة 6.1%.

ب-إجماليات التداول على الأوراق المالية

- **تداولات الأسهم والسندات**

جدول (1-3): بيان بإجماليات التداول على الأسهم والسندات

البيـــــــان	يوليو-سبتمبر 2023	يوليو-سبتمبر 2022	معدل التغير (%)
قيمة تداول الأسهم (بالمليون جنيه)	160,440.2	101,211.7	58.5%
قيمة تداول السندات (بالمليون جنيه)	116,760.6	131,467.0	-11.2%
إجمالي قيمـة التـــداول (بالمليون جنيه)	277,200.8	232,678.6	19.1%
إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)	47,090.1	40,316.7	16.8%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثالث من عامي 2023 & 2022).

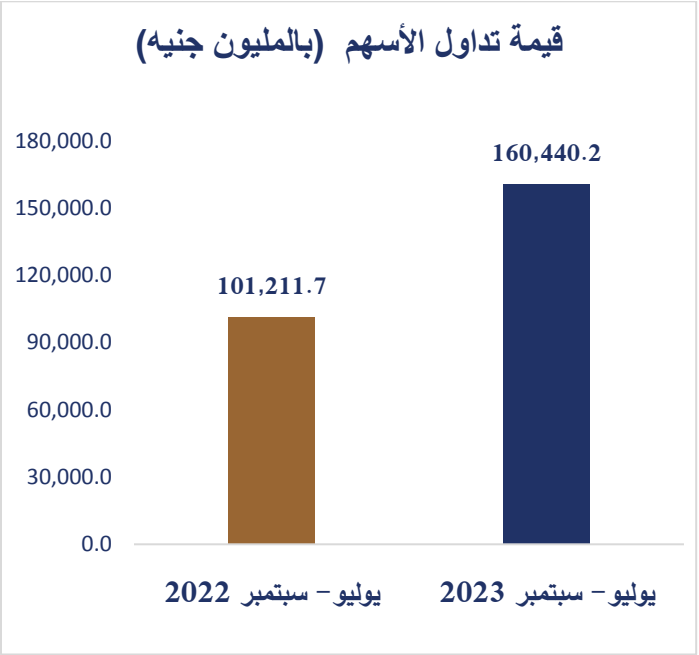

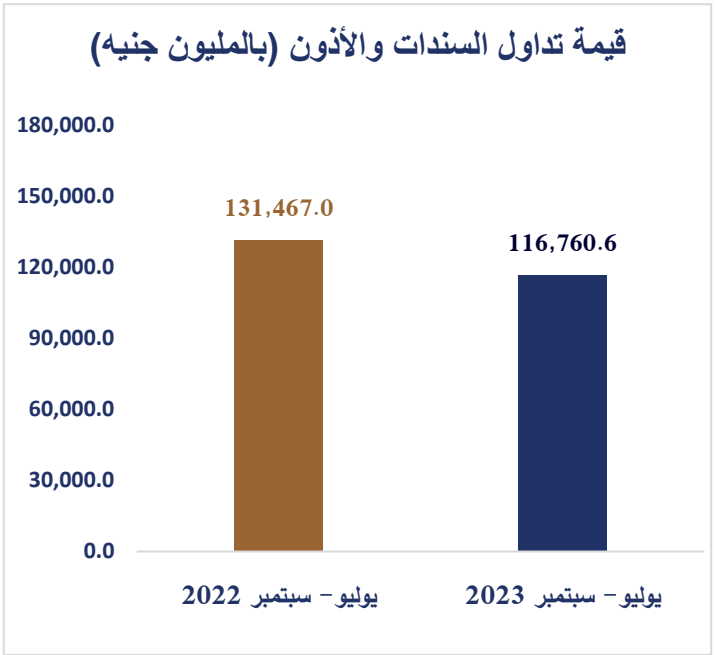

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين ارتفاع قيمة تداول الأسهم بنسبة 58.5% خلال الربع الثالث من عام 2023 بالمقارنة بالربع االثالث من عام 2022، وذلك قد يكون نتيجة لحزمة التعديلات التي أصدرتها هيئة الرقابة المالية على قيد وشطب الأوراق المالية، بالإضافة إلى موافقة الهيئة على توسع البورصة في إستخدام آلية التنفيذ العكسي–عبر بيع ما تم شرائه وشراء ما تم بيعه، مع العمل على تحييد الأثر على سعر الإقفال بدون إلغاء العمليات التي كانت تؤثر على نظام التسويات في مصر، وذلك من أجل استقرار الأسواق وسلامة التعاملات للارتقاء بأداء سوق الأوراق المالية–مما أثمر عن إعادة اكتساب ثقة المستثمرين في البورصة المصرية، وارتفاع عدد المستثمرين المكودين إلى حتى 30 سبتمبر 2023 إلى ما يزيد عن 273 ألف مستثمر جديد مقارنة بنحو 106 ألف مستثمر جديد خلال الفترة المقارنة بالعام الماضي؛ ومن ثم زيادة قيمة تداول الأسهم.

ومن ناحية أخرى فقد انخفضت قيمة تداول السندات بنسبة 11.2% خلال الربع الثالث من عام 2023 بالمقارنة بالربع الثالث من العام السابق، ويعزى هذا الانخفاض إلى قلة الإصدارات من سندات الخزانة المصرية من قبل وزارة المالية، واتجاه الحكومة لاصدار أذون خزانة نظرًا لارتفاع سعر الفائدة، وعدم رغبة الحكومة في الارتباط بأسعار فائدة مرتفعة لآجال زمنية طويلة والمتمثلة في السندات؛ ومن ثم أثر الإنخفاض من المعروض من سندات الخزانة على قيم التداول.

وقد عاودت قيمة تداول السندات الارتفاع خلال شهر سبتمبر من عام 2023، والذي يرجع – بالأساس–إلى بدء التداول على أذون الخزانة المصرية منذ نهاية سبتمبر، وقد أسهم ذلك في تحقيق قيمة غير مسبوقة لتداول السندات (متضمنة أذون الخزانة) والتي بلغت نحو 100 مليار جنيه خلال شهر سبتمبر 2023 فقط.

ج) رأس المال السوقي في نهاية الربع الثالث من عام 2023

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 1373.1 مليار جنيه في نهاية الربع االثالث من عام 2023 وذلك بزيادة بلغت نحو 99.55% عن الفترة المثيلة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي[1] بنهاية الفترة نحو 17.5% كما يلي:

جدول (1-4): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

البيـان	إغلاق سبتمبر 2023	إغلاق سبتمبر 2022	معدل التغير (%)
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة	1,373.1	688.1	99.55%
رأس المال السوقي لـ EGX30	915.0	431.0	112.30%
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل	2.0	2.0	0.00%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثالث من عامي 2023 & 2022).

د) أعداد المستثمرين الجدد

شهدت اعداد المستثمرين الجدد قفزات كبيرة حيث سجلت 176 ألف مستثمر خلال عام 2022، كما تشير كافة المؤشرات إلى تحقيق رقم غير مسبوق خلال عام 2023، حيث بلغ عدد المستثمرين الجدد حتى 30 سبتمبر 2023 ما يزيد عن 273 ألف مستثمر جديد مقارنة بنحو 106 ألف مستثمر جديد خلال الفترة المقارنة بالعام الماضي.

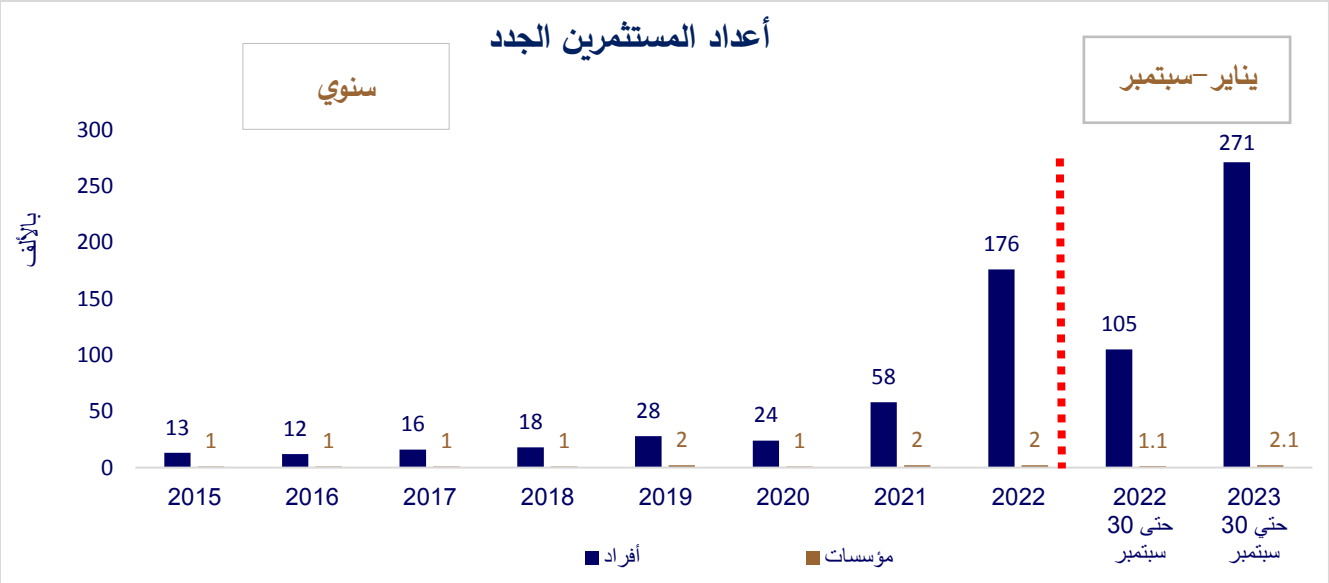

[1] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة: 7842.5مليار جنيه لعام 2022/2021 (بسعر السوق والأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ثانياً: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع النشاط" عن الربع من (يوليو إلى سبتمبر 2023):

جدول (2-1): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	يوليو-سبتمبر 2023	يوليو-سبتمبر 2022	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	9,962.4	6,320.9	57.61%
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص وتكوين الأموال	9,193.2	8,175.3	12.45%
إجمالي	19,155.6	14,496.2	32.14%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	5,002.0	2,619.2	90.97%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	3,797.7	4,208.2	-9.75%
إجمالي	8,799.7	6,827.4	28.89%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

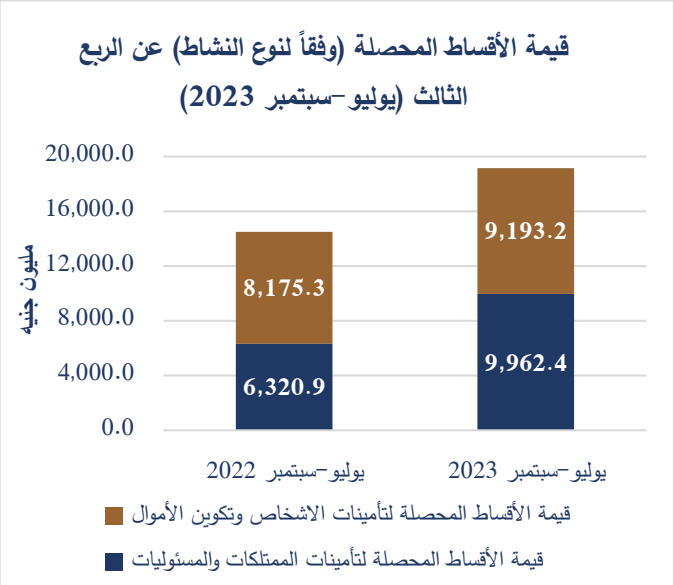

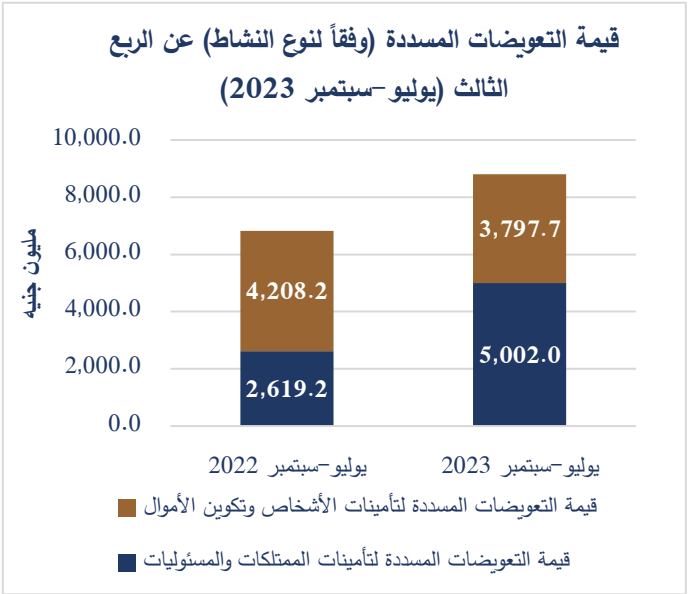

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفاع قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 19.2 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2023 بالمقارنة بـ 14.5 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2022 وبمعدل نمو بلغ 32.1%، حيث ارتفعت الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات إلى 9.9مليار جنيه خلال الربع الثالث من 2023 مقابل 6.3 مليار جنيه خلال الربع االثالث من2022، كما ارتفعت الأقساط المحصلة لتأمينات الحياة إلى 9.2 مليار جنيه خلال الربع الثالث من 2023 مقابل 8.2 مليار جنيه خلال الربع الثالث من2022.

ارتفاع قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 8.8 مليار جنيه خلال الربع االثالث من عام 2023 بالمقارنة بـ 6.8 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2022 وبمعدل نمو بلغ 28.9%، حيث بلغت التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات قيمة 5 مليار جنيه خلال الربع االثالث من 2023 مقابل 2.6 مليار جنيه خلال الربع الثالث من2022، بينما انخفضت التعويضات المسددة لتأمينات الحياة حيث بلغت قيمة 3.8 مليار جنيه خلال الربع االثالث من 2023 مقابل 4.2 مليار جنيه خلال الربع الثالث من2022.

ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع التأمين" عن الربع من (يوليو إلى سبتمبر 2023):

جدول (2-2): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع التأمين)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	يوليو-سبتمبر 2023	يوليو-سبتمبر 2022	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى	17,248.6	12,531.3	37.64%
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافلى	1,907.1	1,964.9	-2.94%
إجمالي	19,155.7	14,496.2	32.14%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى	8,079.6	6,187.2	30.59%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافلى	719.5	640.2	12.39%
إجمالي	8,799.1	6,827.4	28.88%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

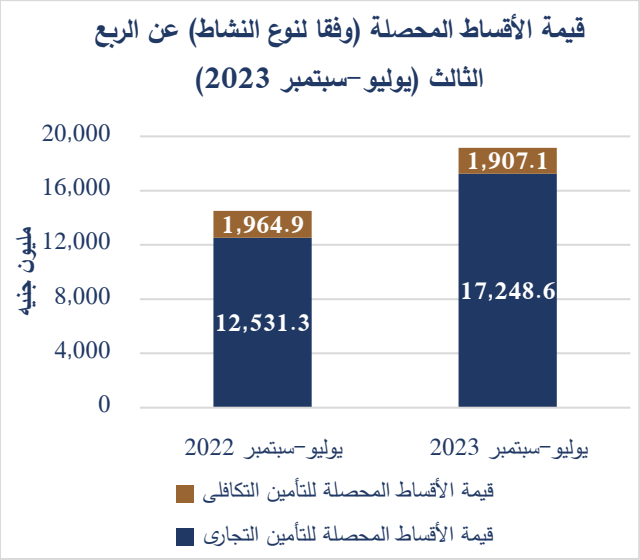

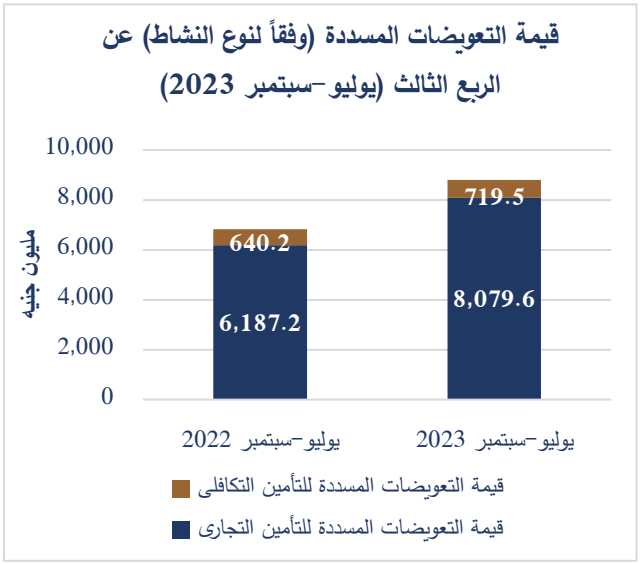

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفاع قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 19.2 مليار جنيه خلال الربع االثالث من عام 2023 بالمقارنة بـ 14.5 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2022 وبمعدل نمو بلغ 32.1%، حيث ارتفعت قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري إلى17.2 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2023 بالمقارنة بـ 12.5 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2022 ، بينما انخفضت الأقساط المحصلة للتأمين التكافلي خلال الربع الثالث من عام 2023 حيث حققت 1.91 مليار جنيه بالمقارنة بـ 1.96 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2022.

ارتفاع قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 8.8 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2023 بالمقارنة بـ 6.8 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2022 وبمعدل نمو بلغ 28.9%، حيث بلغت قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري 8.1 مليار جنيه خلال الربع االثالث من عام 2023 بالمقارنة بـ 6.2 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2022، بينما سجلت التعويضات المسددة للتأمين التكافلي خلال الربع الثالث من عام 2023 قيمة 719.5 مليون جنيه بالمقارنة بـ 640.2 مليون جنيه خلال الربع الثالث من عام 2022.

شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

أ) بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (2-3): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

البيان	حتى سبتمبر 2023	حتى سبتمبر 2022
شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاونى	42	41
مجمعات التأمين	5	5
صناديق التأمين الحكومية	6	6

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- يتضمن عدد شركات التأمين الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي (وهي شركة منشأة وفقاً لقانون المناطق الحرة).

ب) بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (2-4): عدد المهنيين في مجال التأمين

البيان	حتى سبتمبر 2023	حتى سبتمبر 2022
وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	97	95
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	14548	13681
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	31	29
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	310	319
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	9	10
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	381	377
الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)	52	52

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة بسبب الشطب من سجلات الهيئة.

صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 6.4 مليار جنيه عن الربع الحالي (2023/7/1-2023/9/30) مقابل نحو 5.3 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ نحو 20.8%، وتتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة 14 من اللائحة التنفيذية للقانون 54 لسنة 1975.

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الثالث من عام 2023:

جدول (3-1): عدد المستثمرين وقيمة التمويل (يوليو-سبتمبر 2023)

	عدد المستثمرين		معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %
	يوليو-سبتمبر 2023	يوليو-سبتمبر 2022		يوليو-سبتمبر 2023	يوليو-سبتمبر 2022	
الإجمالي	1245	2949	%57.78-	2443.5	4181.1	%41.56-

يتضح من الجدول انخفاض عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة من (2023/7/01-2023/9/30) بنسبة تصل إلى 57.78% بالمقارنة بالفترة المثيلة من عام 2022، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد انخفضت بنحو41.56% بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق. ويرجع هذا الانخفاض في كلٍ من عدد المستثمرين وقيمة التمويل العقاري إلى ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 1000 نقطة أساس لتصل إلى 19.75% بنهاية سبتمبر 2023 ارتفاعا من 9.75% في مارس 2022، وإدراكًا من الهيئة لهذة التأثير، أصدر مجلس إدارة الهيئة قرارًا بتعديل القرار رقم (111) لسنة 2015 بشأن قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل العقاري، مما يسمح بزيادة قيمة قسط التمويل العقارى ليصبح 50% من إجمالى دخل المتقدم للحصول على التمويل العقارى بدلاً من 35% و40% للفئات ذات الدخول المختلفة؛ ليخفف من حدة هذا الانخفاض. وقد أثمر هذا القرار عن زيادة عدد عملاء التمويل العقاري.

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-3): بيان بعدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (يوليو-سبتمبر 2023)

فئة المساحات م2	يوليو -سبتمبر 2023		يوليو -سبتمبر 2022		معدل التغير %
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية%	
من 0 -66 م2	382	%30.68	117	%3.97	%226.50
من 66-86 م2	122	%9.80	455	%15.43	%73.19-
أكبر من 86 م2	741	%59.52	2377	%80.60	%68.83-
الإجمالي	1245	%100	2949	%100	%57.78-

يتضح من الجدول السابق استحواذ المستثمرين حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من86 م^2) على أعلى نسبة بلغت نحو 59.52% في الربع الثالث من عام 2023، بسبب توسع الدولة في بيع الوحدات من خلال مشروع دار مصر التابع لكل من وزارة الاسكان وهيئة المجتمعات العمرانية وغيره من مشروعات الاسكان الاجتماعي، وذلك بالمثل في الفترة المثيلة من العام السابق حيث استحوذ المستثمرون من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م^2) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو 80.60%.

عدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-4): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (يوليو -سبتمبر 2023)

نوع الغرض	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2022		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
سكنى	1145	%91.97	2902	%98.41	%60.54-
أخرى	100	%8.03	47	%1.59	%112.77
الإجمالي	1245	%100	2949	%100	%57.78-

قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل

جدول (3-5): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (يوليو-سبتمبر 2023)

نوع العميل	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو - سبتمبر 2022		معدل التغير%
	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	
عادى	861.4	%35.25	675.6	%16.16	%27.50
عميل صندوق	12.5	%0.51	129.9	%3.11	%90.35-
محافظ مشتراه	1569.5	%64.23	3375.5	%80.73	%53.50-
الإجمالي	2443.5	%100	4181	%100	%41.56-

عدد شركات التمويل العقاري

جدول (3– 6) شركات التمويل العقاري الجديدة

البيـــان	في نهاية سبتمبر 2023	في نهاية سبتمبر 2022	معدل التغير %
عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	19	16	18.75%
إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)	3308.0	3134.1	5.55%

يتضح من الجدول أنه قد بلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري 19 بنهاية الربع الثالث لعام 2023، مقابل 16 شركة في نهاية الربع الثالث عام 2022 (مع عدم الأخذ في الاعتبار بنك ناصر الاجتماعي–هيئة عامة).

خبراء التقييم العقاري

بلغ عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية الربع الثالث من عام 2023 نحو (190) خبير، بالمقارنة بعدد بلغ (185) خبير تقييم عقاري في نهاية الفترة المثيلة من عام 2022 بمعدل ارتفاع بلغ 2.70% كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (3 –7) عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية يونيو عام 2023

البيـــان	في نهاية سبتمبر 2023	في نهاية سبتمبر 2022	معدل التغير %
عدد خبراء التقييم العقاري	190	185	%2.70

رابعاً: التأجير التمويلي

عدد وقيمة العقود

جدول (4-1) تطور نشاط التأجير التمويلي

البيان	يوليو -سبتمبر 2023	يوليو – سبتمبر 2022	معدل التغير %
عدد العقود	427	624	%31.57-
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	26,971.0	23,132.7	%16.59

شهدت الفترة (يوليو-سبتمبر) عام 2023 ارتفاعًا في هذا النشاط من حيث قيمة عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2022، حيث تزايدت خلال الفترة لتصل إلى نحو 26.97 مليار جنيه مقارنةً بـ 23.13 مليار جنيه خلال الفترة المثيلة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 16.59%، بينما انخفض عدد العقود إلى 427 عقدًا مقارنة بـ 624 عقدًا وبمعدل انخفاض بلغ 31.57%. وتعكس هذه الأرقام الأهمية المتزايدة لسوق التأجير التمويلي على خريطة النشاط الاقتصادي في مصر.

وتجدر الاشارة إلى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة للدولة كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.

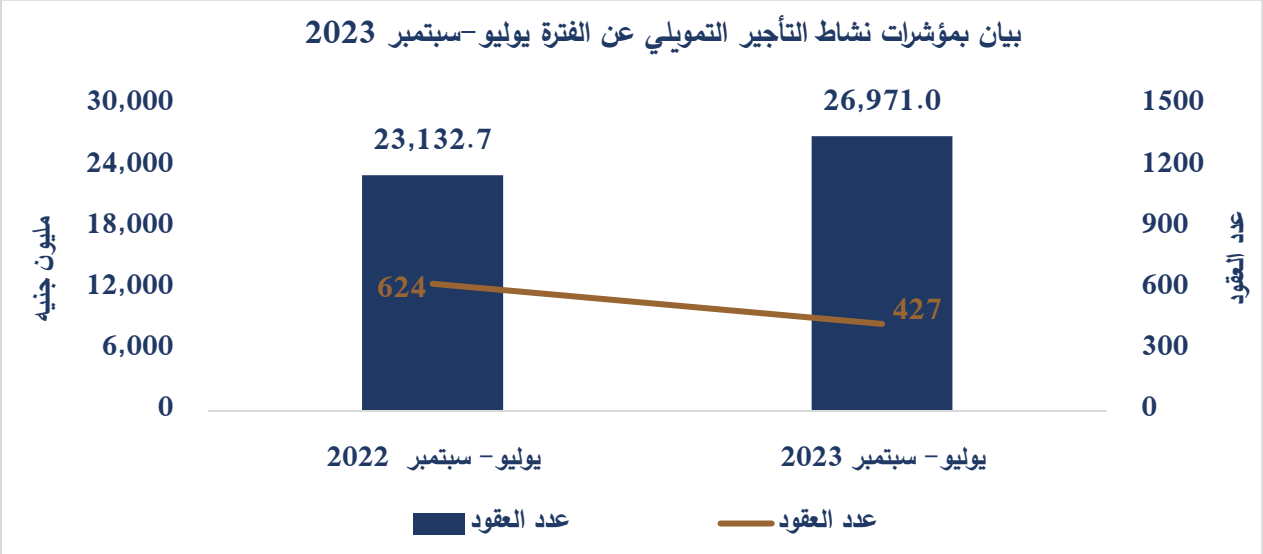

تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

جدول (4-2) تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط

م	النشاط	يوليو - سبتمبر 2023		يوليو- سبتمبر 2022	
		قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	عقارات وأراضي	22,463.8	83.29%	19,817.8	85.67%
2	آلات ومعدات	1,381.6	5.12%	576.2	2.49%
3	سيارات نقل	1,356.7	5.03%	1,101.9	4.76%
4	سيارات ملاكي	612.0	2.27%	276.7	1.20%
5	خطوط إنتاج	546.0	2.02%	245.6	1.06%
6	معدات ثقيلة	370.3	1.37%	602.5	2.60%
7	بواخر	0.0	0.0%	342.2	1.48%
8	أجهزة مكتبية	0.0	0.0%	4.4	0.02%
9	أخرى	240.6	0.89%	165.5	0.72%
	الإجمالي	26,971.0	%100	23,132.8	%100

يتضح من الجدول السابق أن الفترة (يوليو- سبتمبر) 2023 شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 22.5 مليار جنيه وبنسبة 83.29% من إجمالي قيمة العقود (بسبب كبر حجم هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى أن مشروعاته بحاجة دائمًا إلى قروض لتنفيذه) وكان هذا النشاط قد استحوذ أيضاً على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي في الفترة المثيلة من العام السابق بنسبة بلغت 86.97% ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب نشاط الآلات والمعدات باستحواذه على 5.12% من إجمالي قيمة العقود وبقيمة تقدر بـ 1.4 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث نشاط سيارات النقل بقيمة عقود بلغت نحو 1.4 مليار جنيه وبنسبة 5.03% من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

خامساً: نشاط التخصيم

حجم الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراه حوالي 17.8 مليار جنيه في نهاية سبتمبر 2023 بالمقارنة بنحو 12.9 مليار جنيه في نهاية سبتمبر 2022، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 38.3%.

جدول (5-1) حجم الأرصدة المدينة

البيان	في نهاية سبتمبر 2023	في نهاية سبتمبر 2022	معدل التغير %
حجم الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)	17,808.4	12,876.3	%38.3
الشركات المحيلة (العملاء)	573	521	%10.0

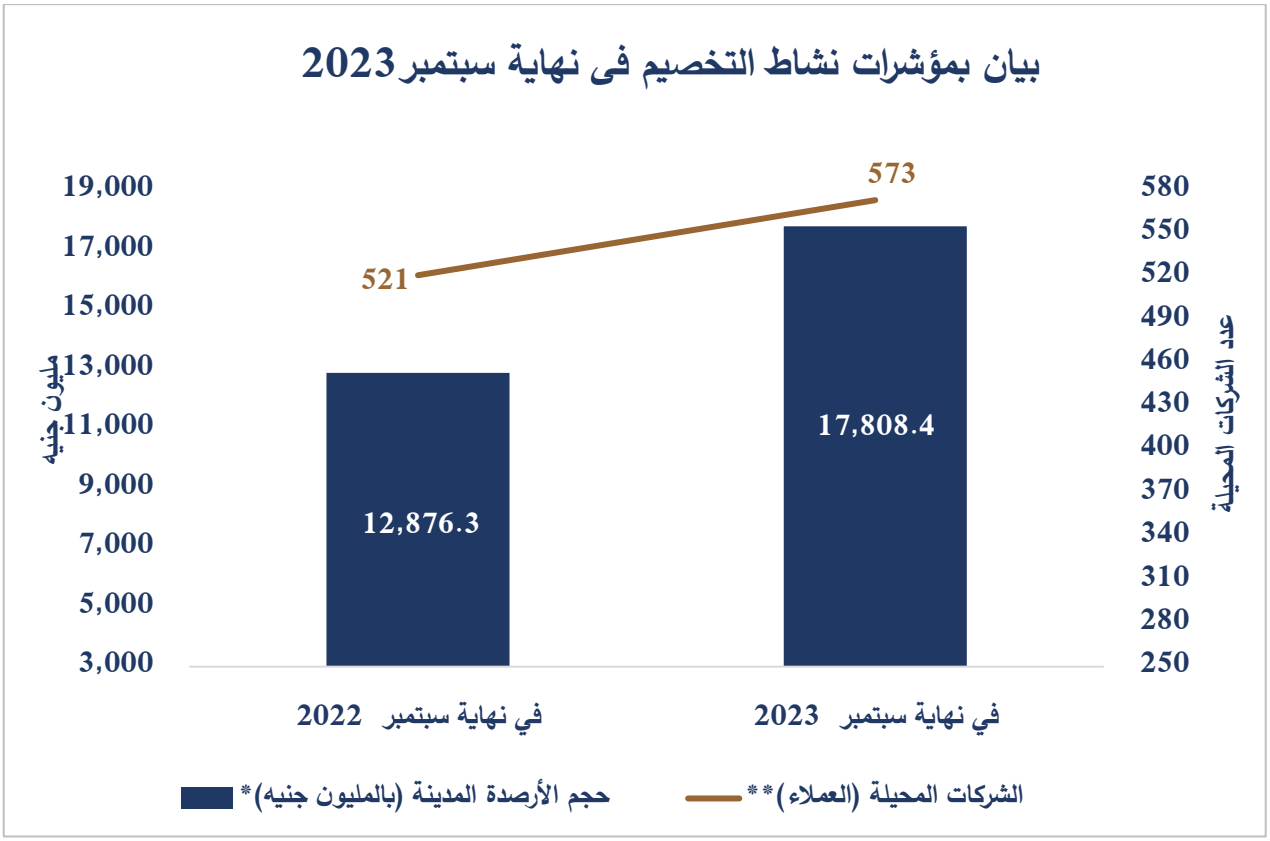

حجم الأوراق المخصمة

جدول (5-2) حجم الأوراق المخصمة

البيان	يوليو -سبتمبر 2023	يوليو – سبتمبر 2022	معدل التغير %
إجمالي حجم الأوراق المخصمة (بالمليون جنيه)	9,992.18	7,187.6	39.0%
مع حق الرجوع (بالمليون جنيه)	6,292.2	4,350.3	44.6%
بدون حق الرجوع (بالمليون جنيه)	3,700.0	2,837.3	30.4%

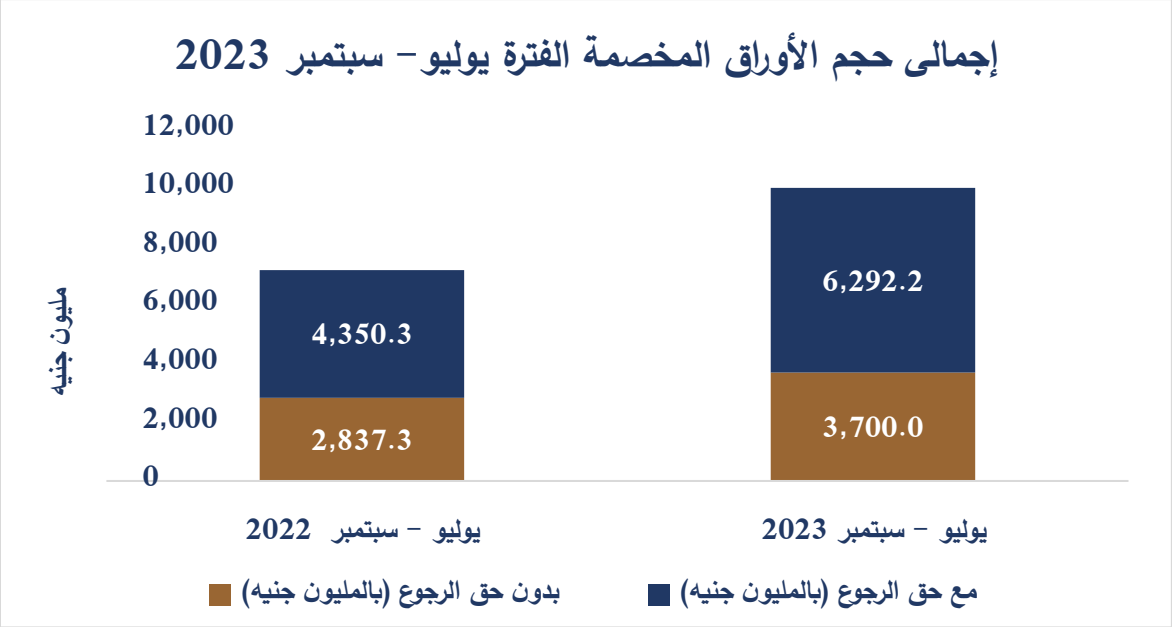

جدول (5-3) شركات التخصيم

البيـــــــان	في نهاية سبتمبر 2023	في نهاية سبتمبر 2022
إجمالي عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التخصيم (سواء شركات متخصصة في مجال التخصيم أو إضافة نشاط التخصيم لنشاط آخر)	39	31

سادساً: التمويل الاستهلاكي

يقصد بالتمويل الاستهلاكي كل أشكال التمويل التي تتجه إلى تمكين المقترض من شراء سلعة معمرة بغرض الاستهلاك وسداد ثمنها على فترة زمنية ممتدة، فهو يخاطب في المقام الأول القطاع العائلي كما أن يستفيد به الأشخاص الاعتبارية. ويعد التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي (Financial Inclusion) الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصرًا رئيسيًا في البرنامج القومي (رؤية مصر 2030).

ويعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية باعتبارها الجهة التي اختصها قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم 18 لسنة 2020.

عدد العملاء وقيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح:

جدول (6-1) بيانات نشاط التمويل الاستهلاكي

البيان	يوليو-سبتمبر 2023	يوليو-سبتمبر 2022	معدل التغير %
عدد العملاء (بالألف)	811	686	%18.2
إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	12,108.6	7,565.7	%60.0

بلغ عدد عملاء التمويل الاستهلاكي مايزيد عن 811 ألف عميل خلال الربع الثالث (يوليو-سبتمبر) 2023 وذلك مقارنة بما يقرب من 686 ألف عميل خلال الربع المناظر من العام السابق محققًا معدل نمو بلغ 18.2%، بينما بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح حوالي 12.1 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2023 مقارنة بـ 7.6 مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق بمعدل زيادة بلغ 60%.

تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

جدول (6-2) تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

م	نوع السلع والخدمات	يوليو-سبتمبر 2023	
		إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
1	شراء سيارات ومركبات	4,891.8	40.40%
2	الأجهزة الكهربائية والالكترونيات	2,947.0	24.34%
3	المشتريات الصادرة بفاتورة واحدة من المحال والسلاسل التجارية المختلفة	743.7	6.14%
4	التشطيبات والتجهيزات المنزلية	673.6	5.56%
5	الملابس والاحذية والشنط والساعات والمجوهرات والنظارات	543.8	4.49%
6	الموبايل	399.2	3.30%
7	الأثاث وتجهيزات المنازل	344.2	2.84%
8	قطع غيار المركبات وسيارات الركوب بجميع أنواعها	245.4	2.03%
9	حلول الطاقة المتجددة للمنازل	184.1	1.52%
10	اشتراكات النوادي	152.1	1.26%
11	أخرى	983.6	8.12%
	الإجمالي	12108.6	100%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من (يوليو- سبتمبر) 2023 شهدت استحواذ شراء السيارات والمركبات على النصيب الأكبر من قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح بقيمة بلغت نحو 4.89 مليار جنيه وبنسبة 40.40% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح، ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات باستحواذه على24.34% من إجمالي قيمة التمويل وبقيمة بلغت حوالي 2.95 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث المشتريات الصادرة بفاتورة واحدة من المحال والسلاسل التجارية المختلفة بقيمة تمويل بلغت نحو 0.74 مليار جنيه وبنسبة 6.14% من إجمالي قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح خلال الفترة محل الدراسة.

سابعاً: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

نهاية الربع الثالث من عام 2023 مقارنة بنهاية الربع الثالث من عام 2022

1) تطور عدد المستفيدين وأرصدة التمويل

جدول (7-1) تطور نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نهاية الربع الثالث 2023:

النشاط	في نهاية الربع الثالث 2023		في نهاية الربع الثالث 2022	
	عدد المستفيدين (بالألف)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	عدد المستفيدين (بالألف)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)
تمويل المشروعات متناهية الصغر	3,819.5	45,221.9	3,881.0	35,484.5
تمويل المشروعات متناهية الصغر(منتج التمويل الأصغر)	0.1	0.2	27.0	15.9
تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	4.6	4,431.0	1.4	1,314.5
الإجمالى	3,824.2	49,653.1	3,909.4	36,814.9

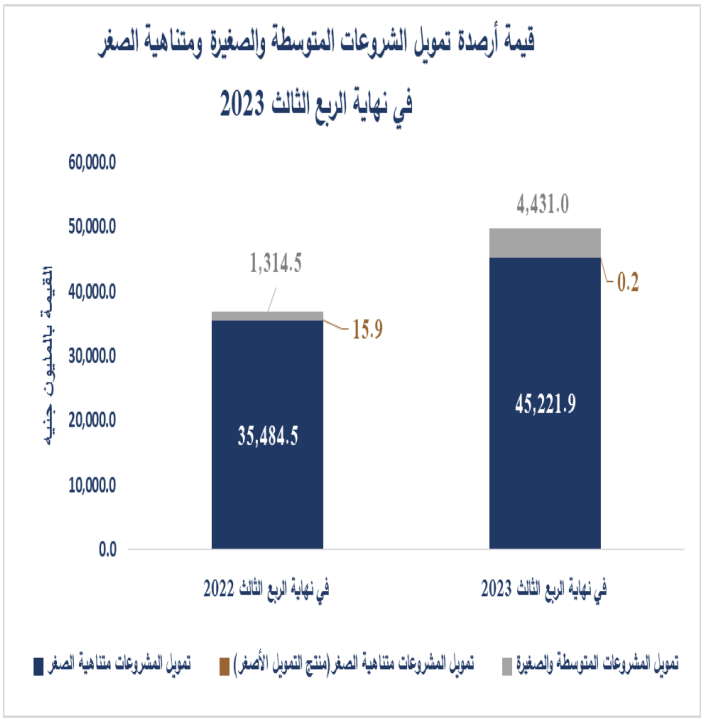

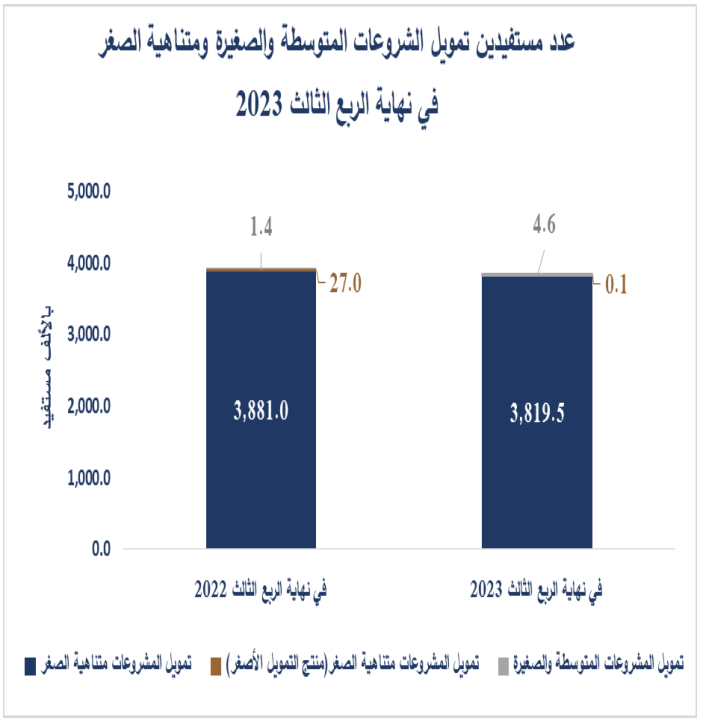

2) تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (وفقاً للحصص السوقية):

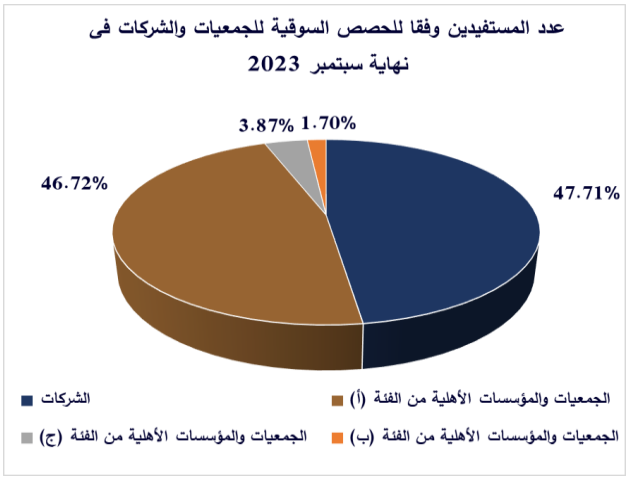

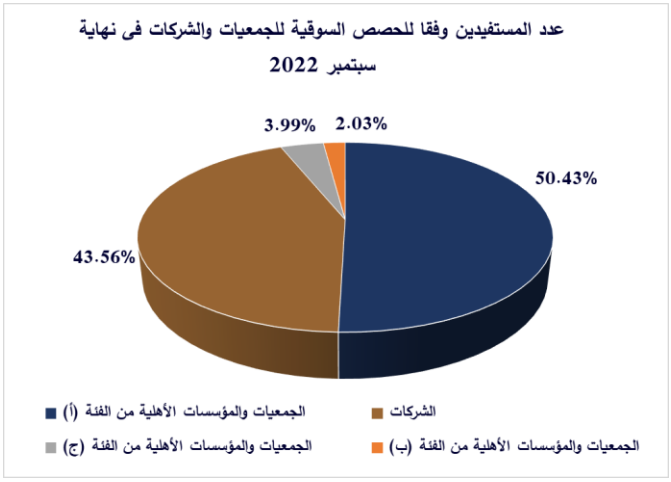

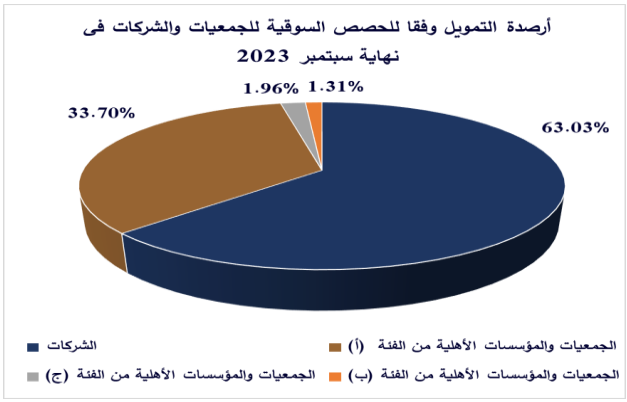

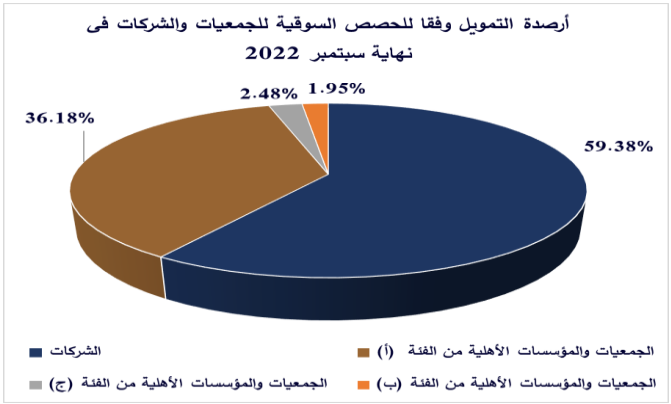

شهد نهاية الربع الثالث من عام 2023 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل بنسبة 27% حيث بلغت نحو 45.2 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الثالث من عام 2022 والتي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 35.5 مليار جنيه.
كما انخفضت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 2% حيث بلغ العدد حوالي 3.82 مليون مستفيد في نهاية الربع الثالث من عام 2023، مقارنة بنهاية الربع الثالث من عام 2022 والذي كان فيه عدد المستفيدين نحو 3.88 مليون مستفيد.

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

الشركات:

- جاءت الشركات بالترتيب الأول في نهاية الربع الثالث من عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 28.5 مليار جنيه، وجاءت أيضًا بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت

نحو 1.8 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث من عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 21.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.7 مليون مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الشركات المركز الأول بنسبة 63.03%، واحتلت المركز الأول كذلك من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 47.71%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثالث عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 15.2 مليار جنيه، كذلك جاءت بالمركز الثانى بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 1.8 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 12.8 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 33.70%، واحتلت كذلك المركز الثانى من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 46.72%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثالث من عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 594.5 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 65.0 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 693.4 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 78.6 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الرابع بنسبة 1.31%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 1.70%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثالث لعام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 886.6 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 147.8 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2022، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 881.1 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 154.7 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الثالث بنسبة 1.96%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 3.87%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقًا لنوع النشاط (تجاري-خدمي-زراعي-إنتاجي)

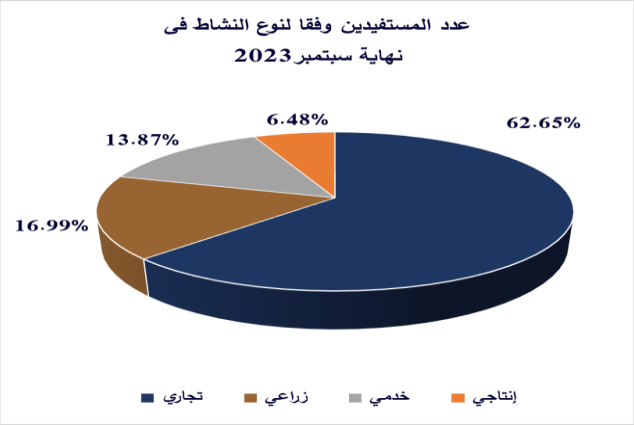

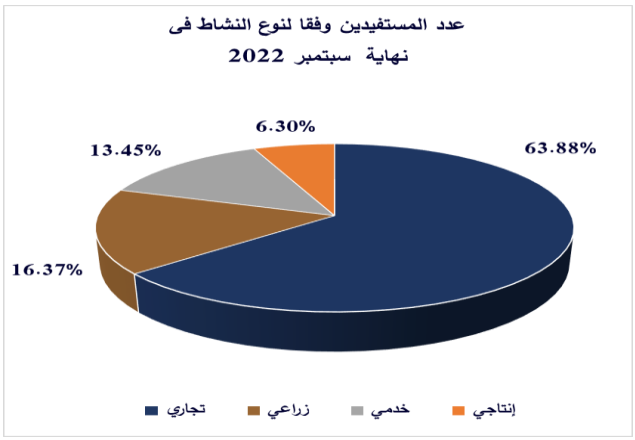

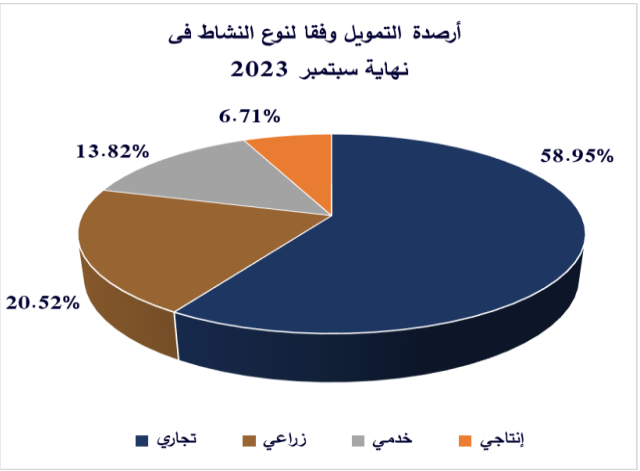

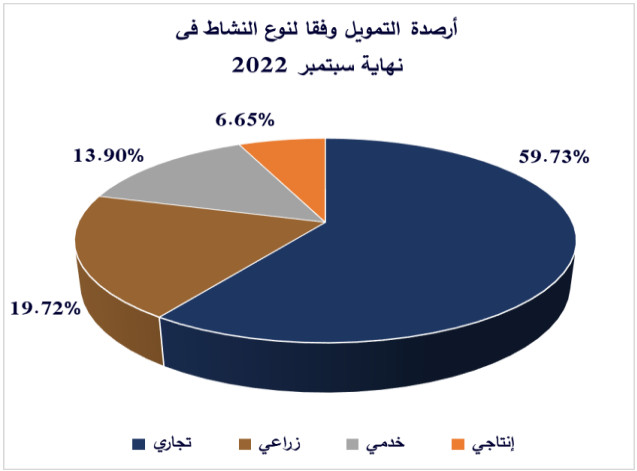

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثالث لعام 2023 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2022 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الثانى عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 26.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.4 مليون مستفيد مقارنة بنفس الترتيب بنهاية الربع الثالث عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 21.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.5 مليون مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 58.95%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 62.65%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثالث عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 6.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 529.8 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث من عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 4.9 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 522.1 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 13.82%، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 13.90%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثالث عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 9.3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 648.9 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 635.2 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 20.52%، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 16.99%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثالث لعام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 247.7 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.4 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 244.5 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 6.71%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.48%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

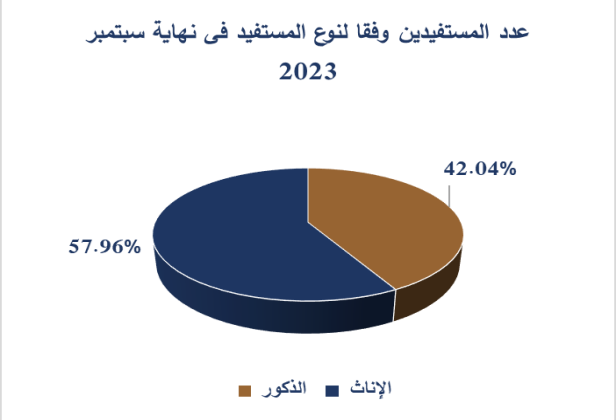

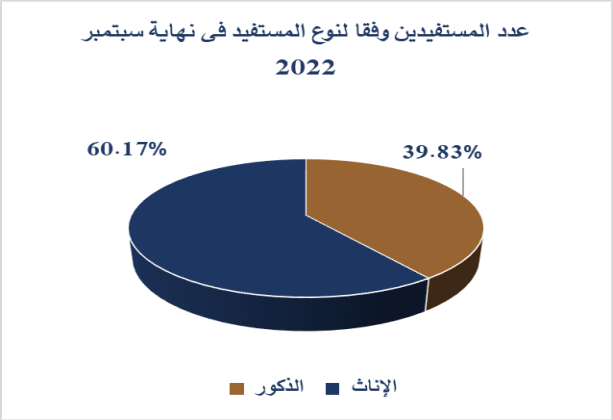

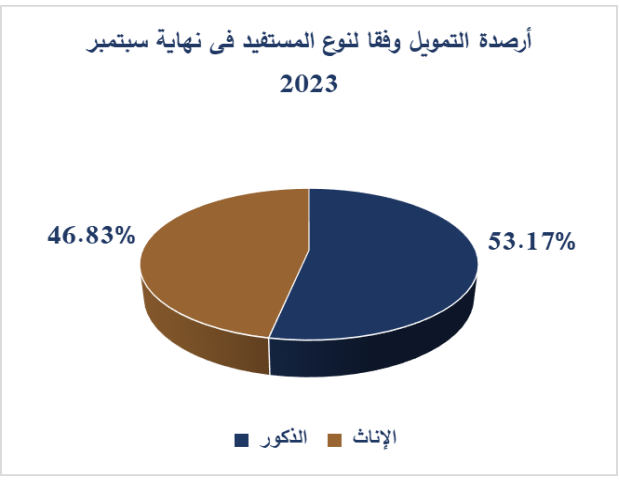

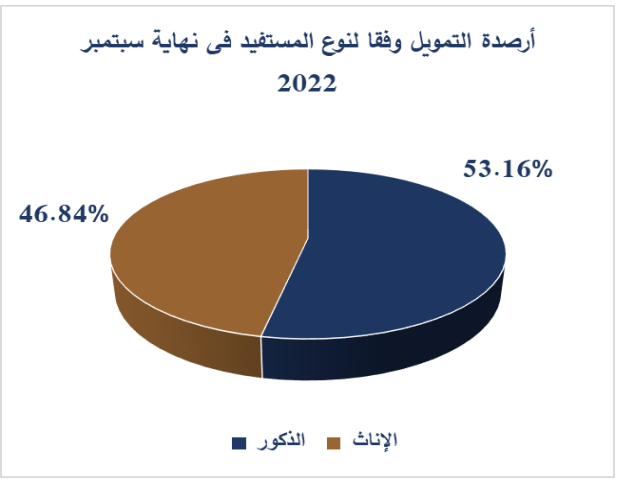

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثالث من عام 2023 نمواً ملحوظاً في عدد المستفيدين وقيم التمويل الممنوح للذكور والإناث مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2022 على النحو التالي:

التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الثالث 2023 نحو 24 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.6 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثالث 2022 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 18.9 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.5 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الثالث 2023 المركز الأول بنسبة 53.17%، بينما احتلت المركز الثانى بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 42.04%.

التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الثالث عام 2023 نحو 21.2 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.2 مليون مستفيدة مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2022 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 16.6 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.3 مليون مستفيدة.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الثانى 2023 المركز الثاني بنسبة 46.83%، بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 57.96%.

3) تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (منتج التمويل الأصغر):

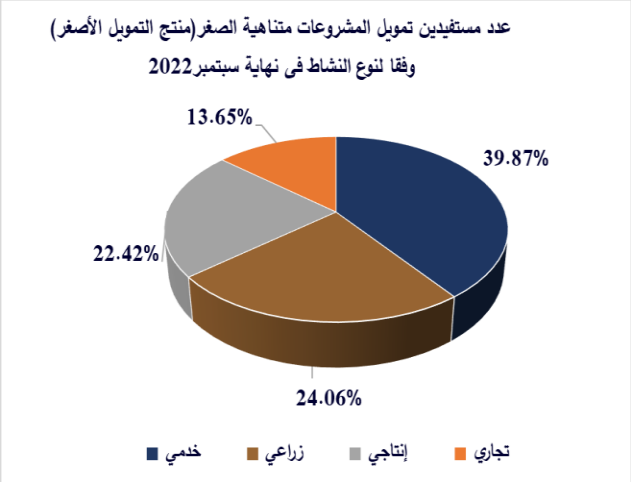

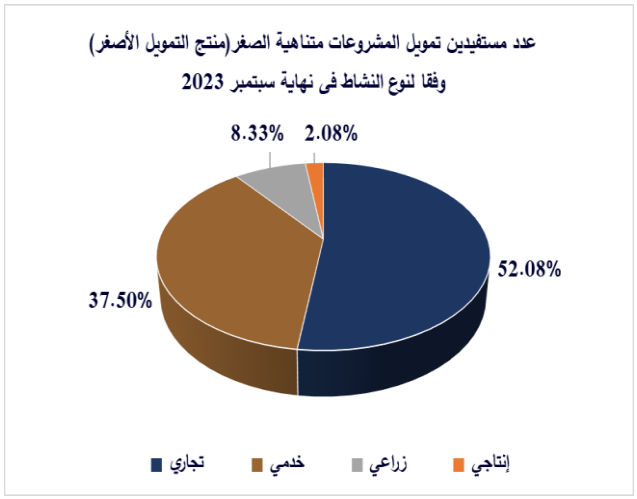

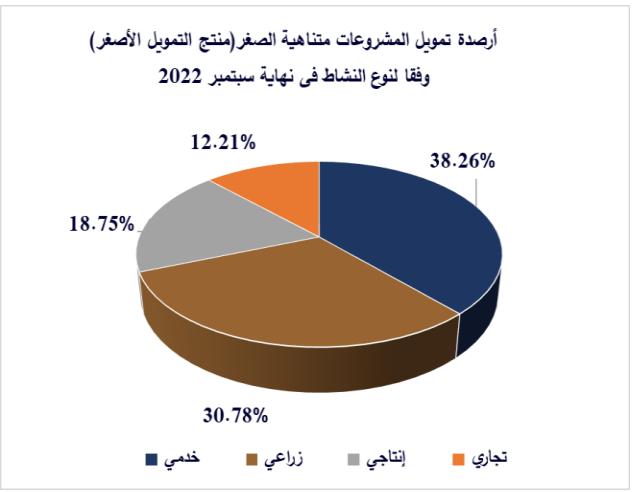

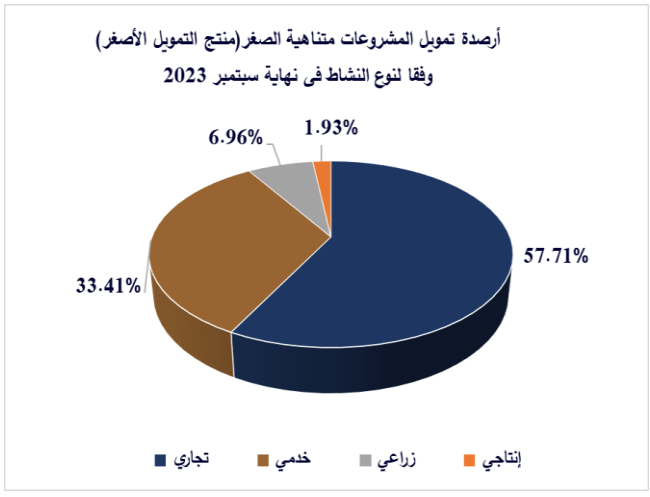

شهد نهاية الربع الثالث من عام 2023 انخفاضًا في قيمة أرصدة التمويل الأصغر (النانو فاينانس) بنسبة 99% حيث بلغت نحو 0.16 مليون جنيه، مقارنة بنهاية الربع الثالث من عام 2022 والتي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 15.85 مليون جنيه.

كما انخفضت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 68.2% حيث بلغ العدد حوالي 0.1 ألف مستفيد في نهاية الربع الثالث عام 2023، مقارنة بـ 26.99 ألف مستفيد بنهاية الربع الثالث عام 2022.

يتضح مما سبق ما يلي:

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثالث عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 0.01 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.01 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث لعام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 4.88 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 6.50 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثالث بنسبة 6.96%، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 8.33%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثالث من عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 0.05 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.04 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث من عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 6.07 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 10.76 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثاني بنسبة 33.41%، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 37.50%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثالث لعام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 0.003 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.002 ألاف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثالث عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل حوالي 2.97 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 6.07 ألاف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 1.93%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 2.08%.

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الثالث من عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 0.09 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.05 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثالث من عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 1.94 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 3.68 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 57.71%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 52.08%.

4) تطور أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

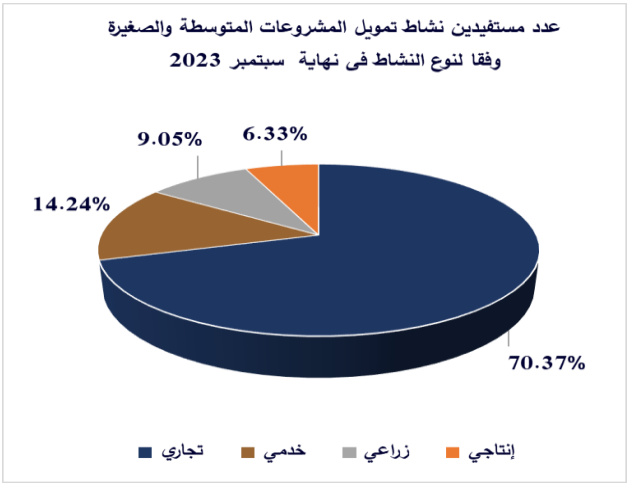

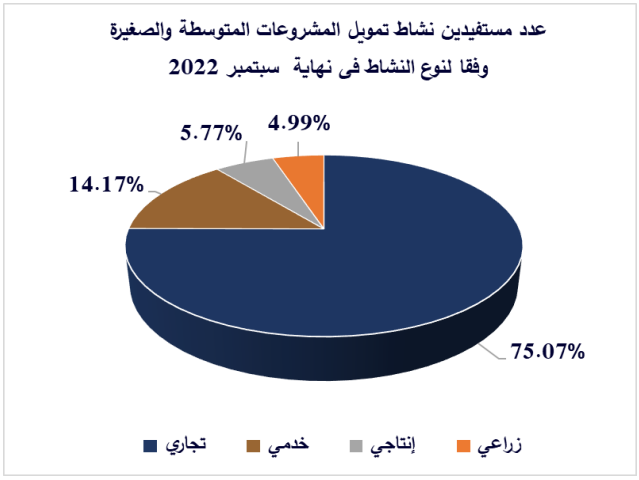

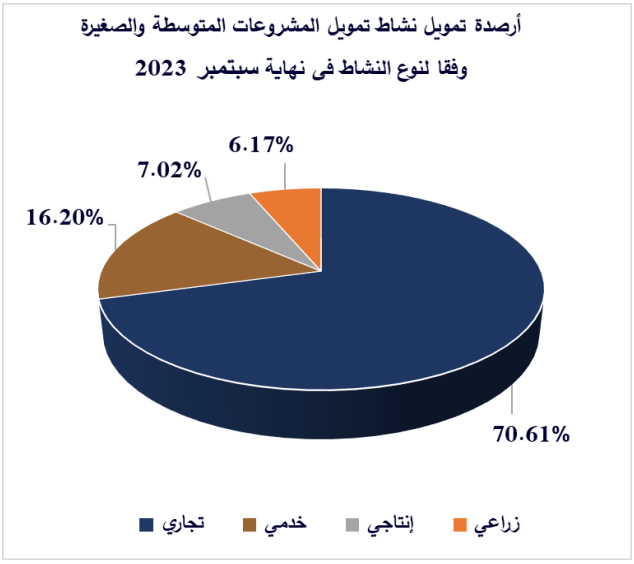

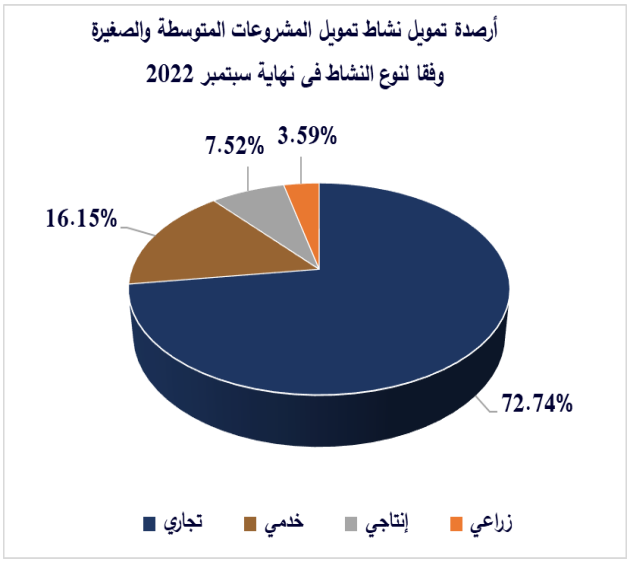

شهد نهاية الربع الثالث من عام 2023 نموًا ملحوظ في قيمة أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بنسبة 237% حيث بلغت نحو 4.43 مليار جنيه، مقارنة بـ 1.31 مليار جنيه بنهاية الربع الثالث من عام 2022.

كما ارتفعت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 231% حيث بلغ العدد حوالي 4.64 ألف مستفيد في نهاية الربع الثاني عام 2023، مقارنة بحوالي 1.40 ألف مستفيد بنهاية الربع الثالث عام 2022.

يتضح مما سبق ما يلي:

النشاط التجاري:

جاء النشاط التجاري في المركز الأول في نهاية الربع الثالث من عام 2023 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 3,128.88 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 3.27 ألف مستفيد.
واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري نسبة 70.61%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 70.37%.

النشاط الخدمي:

جاء النشاط الخدمي في المركز الثاني في نهاية الربع الثالث من عام 2023 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 718.01 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.66 ألف مستفيد.
واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي نسبة 16.20%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 14.24%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

جاء النشاط الإنتاجي والحرفي في المركز الثالث في نهاية الربع الثالث من عام 2023 من حيث أرصدة التمويل والمركز الرابع من حيث عدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 310.86 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.29 ألف مستفيد.
واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي نسبة 7.02%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.33%.

النشاط الزراعي:

جاء النشاط الزراعي في المركز الرابع في نهاية الربع الثالث من عام 2023 من حيث أرصدة التمويل والمركز الثالث من حيث عدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 273.28 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.42 ألف مستفيد.
واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي نسبة 6.17%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 9.05%.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية –دون أخذ الفروع في الإعتبار–عدد (1012) في نهاية الربع الثالث عام 2023.

جدول (7–2) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في نهاية الربع الثالث من عام 2023

الفئة	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	عدد المنافذ القائمة
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)	22	902	924
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	19	137	156
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	949	84	1033
شركات تمويل المشروعات متناهية الصغر	22	1895	1917
الإجمالي	1012	3018	4030

جدول 3(7–) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نهاية الربع الثالث من عام 2023

البيـــان	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	إجمال عدد المنافذ
شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	5	568	573
الجمعيات والمؤسسات الأهلية	1	10	11
الإجمالي	6	578	584

ثامناً: سجل الضمانات المنقولة

نهاية الربع الثالث من عام 2023 مقارنة بنهاية الربع الثالث من عام 2022

1) تطور سجل الضمانات المنقولة:

بيان بتطور الضمانات المنقولة في نهاية سبتمبر 2023:

البيـــــــان	في نهاية سبتمبر 2023	في نهاية سبتمبر 2022	معدل التغير%
إجمالي عدد الإشهارات (بالألف)	146.2	122.8	19.1%
إجمالي قيمة الإشهارات (مليار جنيه)	2,366.7	1,416.1	67.1%

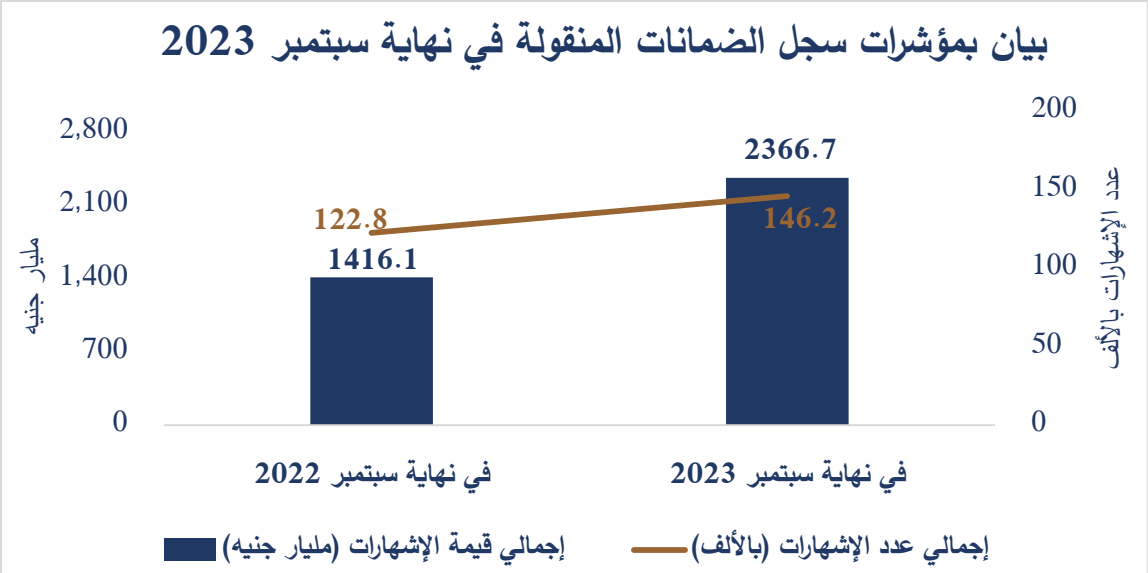

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 2.4 تريليون جنيه وقد بلغ عددها 146.2 ألف إشهار في نهاية سبتمبر 2023، بينما بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 1.4 تريليون جنيه وقد بلغ عددها 122.8 ألف إشهار خلال الفترة المقابلة بمعدل زيادة بلغ 67.1% لقيمة الاشهارات.

2) تصنيف الضمانات المنقولة وفقاً لأنواع الضمانات في نهاية شهر سبتمبر 2023

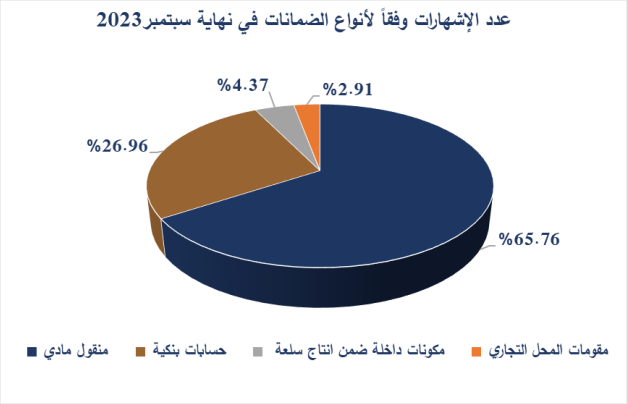

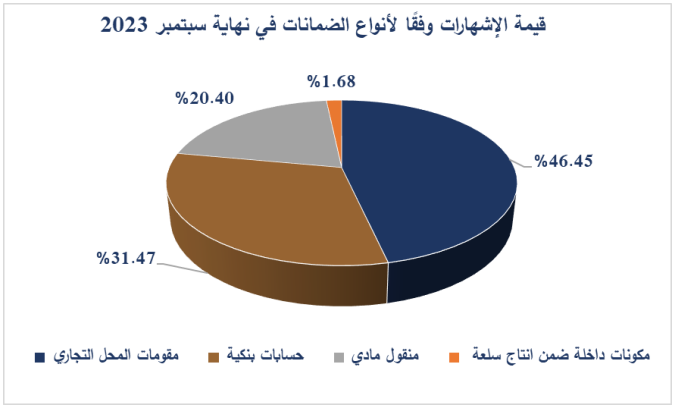

3) تصنيف الضمانات المنقولة وفقاً لأنواع الجهات في نهاية شهر سبتمبر 2023

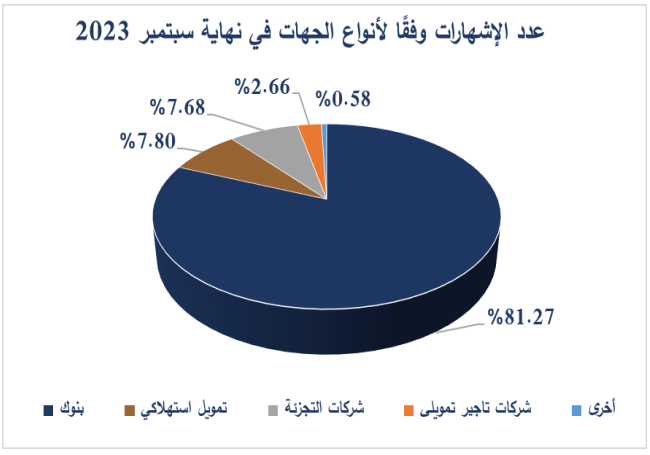

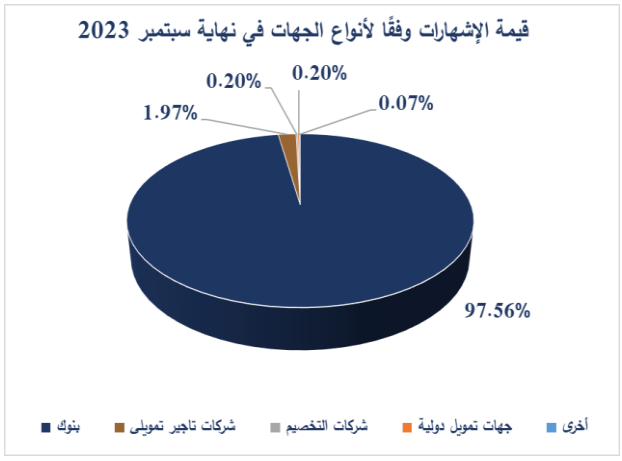

تاسعًا: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الفترة:

صدور حزمة من القرارات التنفيذية لتفعيل القانون رقم (5) لسنة 2022 بشأن تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، وهي القرارات (139) و(140) و(141)، والتي من شأنها أن تمهد الطريق أمام بدء عهد جديدة للقطاع المالي غير المصرفي باستخدام التكنولوجيا المالية، لتحقيق الشمول المالي.

وذلك بهدف وضع الأسس للاتي:

1-التأسيس والترخيص لشركات جديدة تزاول أنشطة مالية غير مصرفية باستخدام التكنولوجيا المالية.

2-فتح المجال أمام الشركات والجهات الحاصلة على تراخيص من الهيئة بمزاولة أي من الأنشطة المالية غير المصرفية تحت مظلة قوانين أخرى، للحصول على موافقة الهيئة لتباشر هذه الأنشطة باستخدام بعض مجالات التكنولوجيا المالية بنفسها، أو من خلال إحدى جهات التعهيد تحت مظلة القانون رقم 5 لسنة 2022.

3-إصدار الهوية الرقمية والسجلات الرقمية والعقود الرقمية والحسابات الرقمية لإتمام المعاملات المالية غير المصرفية إلكترونياً.

4-إنشاء سجل التعهيد لقيد مقدمي خدمات التعهيد في مجالات التكنولوجيا المالية لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية.

حيث تضمن **القرار (139)** متطلبات التجهيزات والبنية التكنولوجية وأنظمة المعلومات ووسائل الحماية والتأمين ومنها:

- التجهيزات والبنية التكنولوجية.
- أنظمة المعلومات.
- وسائل الحماية والتأمين.

كما حدد القرار أطر الحوكمة اللازمة لإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطرها وأمنها.

بينما نظم **قرار (140) متطلبات** إنشاء الهوية الرقمية والعقود الرقمية والسجلات الرقمية.

حيث حدد القرار الهوية الرقمية والعقود الرقمية والسجل الرقمي والمنصة الرقمية والمعاملة الرقمية وكذلك التوقيع الإلكتروني وعمليات التعرف والتعاقد مع العميل الكترونياً، فضلاً عن مجالات استخدام التكنولوجيا المالية لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، ومتطلبات الامتثال.

وقد سمح **القرار(141)** بإنشاء سجل لقيد مقدمي خدمات التعهيد.

والذي يتضمن إنشاء السجل، وشروط القيد بالسجل، وإجراءات تقديم القيد بالسجل، وشروط استمرار القيد بالسجل، ومدة القيد وتجديده، والتدابير الادارية.

صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (152) بشأن التزام شركات التأمين والجمعيات ببعض المتطلبات الخاصة بتسعير وثائق التأمين.

حيث ألزم القرار شركات التأمين بإعداد دراسة تتضمن الأسس الفنية والاكتوارية التي تم الاستناد إليها في التسعير واعتمادها من الخبير الاكتواري والسلطة المختصة بالشركة وتقديمها بعد ذلك للهيئة خلال شهر من تاريخ ابتداء العام المالي مع التزام الشركات باستيفاء الملاحظات التي تبديها الهيئة على تلك الدراسة خلال المدة التي تحددها الهيئة.

وذلك لضمان عدم المغالاة وتحقيق العدالة في التسعير وعدم التدني في الأسعار الذي يؤثر سلبًا على نتائج الاكتتاب التأميني والمراكز المالية لشركات التأمين.

الرقابة المالية تعلن الانتهاء من الإجراءات اللازمة لتفعيل سجل خبراء إعادة تقييم الأصول.

أعلنت الهيئة عن الانتهاء من إجراء كافة الترتيبات اللازمة لدى الإدارات الفنية لتبدأ استقبال طلبات القيد في سجل خبراء إعادة تقييم الأصول، وذلك نفاذا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (131) لسنة 2023 بشأن ضوابط القيد بسجل خبراء تقييم الأصول لدى الهيئة، والذي يقضي بإنشاء سجل جديد لقيد الأشخاص الراغبين في القيام بأعمال التقييم، يسمى سجل خبراء إعادة تقييم الأصول، ويجب أن يتضمن السجل البيانات الرئيسية لخبراء التقييم الذين يتم قيدهم به، وذلك على النحو الذي تحدده الهيئة، ولا يجوز لغير المقيدين بالسجل القيام بأي من أعمال التقييم لأغراض إعادة تقييم الأصول وفقا لمعايير المحاسبة المصرية.

فقد تم الانتهاء من تحديث شروط القيد وتطوير إجراءات القيد بسجل خبراء إعادة تقييم الأصول سواء للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، وكذا ضوابط القيد بالسجل والمستندات اللازم تقديمها للقيد والنماذج المعدة لهذا الغرض، على أن يتم الانتهاء من اجراءات قيد خبراء إعادة تقييم الأصول بالسجل خلال مدة لا تتجاوز شهر من تاريخ تقديم الطلب مستوفيا للمتطلبات.

كما نظم القرار التدابير الإدارية التي تمكن مجلس إدارة الهيئة من اتخاذ تدبير واحد أو أكثر بداية من توجيه التنبيه بالمخالفات وتحديد الفترة الزمنية لإزالة أسبابها، أو الإيقاف المؤقت للقيد بالسجل لمدة لا تجاوز سنة أو الشطب مع عدم جواز إعادة القيد إلا بعد مضي مدة لا تقل عن سنة، وذلك حال ثبوت مخالفة أيا من التشريعات الحاكمة وعلى الأخص معايير التقييم الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن أو فقد أحد شروط القيد واستمراره.

الرقابة المالية تصدر كتابا دوريا رقم (3) بشأن إجراءات تعزيز الأمن السيبراني بشركات التأمين.

وبموجب الكتاب الدوري تلتزم الشركات بالتجهيزات والبنية التكنولوجية وأنظمة المعلومات ووسائل الحماية والتأمين وفقا للقرار رقم 139 لسنة 2023، والمتضمن أن تكون قاعدة بيانات عملاء الشركة داخل جمهورية مصر العربية، كما تلتزم الشركات باتخاذ كافة الإجراءات الواجبة لتعزيز منظومة الأمن السيبراني لديها وحماية الأنظمة والبيانات الحساسة ، على أن يشمل ذلك اتباع ضوابط أمن المعلومات ، وفقا للقرار رقم 139 لسنة 2023 ، تقوم الشركات بإعداد دليل السياسات والإجراءات المتبعة فيما يخص أمن المعلومات، وموافاة الهيئة به بعد اعتماده من مجلس ادار ة الشركة. على أن يتم ذلك في مدة لا تجاوز 15 يوم عمل، ألا يتجاوز تنفيذ تلك التعليمات 6 أشهر من تاريخ اصدار الكتاب الدوري.

كما تضمن الكتاب الدوري ضرورة التزام الشركات بإعداد إطار عمل لحوكمة تكنولوجيا المعلومات، إعداد إطار عمل لإدارة الأمن السيبراني، وموافاة الهيئة بهما بعد اعتمادهما من مجلس إدارة الشركة، على أن يتم ذلك في مدة لا تجاوز 15 يوم عمل، ألا يتجاوز تنفيذ تلك التعليمات 12 شهرا من تاريخ إصدار الكتاب الدوري.

وذلك دعمًا للشركات للوصول إلى كافة فئات المجتمع، تحقيقًا للشمول التأميني، والتأكيد على حرص الهيئة على تعزيز إجراءات الأمن السيبراني في قطاع التأمين المصري، وتسهيلا على الشركات حال التقدم للحصول على الترخيص لها بتقديم منتجات تأمينية إلكترونيا تطبيقا للقرار رقم 140 لسنة 2023، بشأن الهوية الرقمية والعقود الرقمية والسجل الرقمي ومجالات استخدام التكنولوجيا المالية لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، ومتطلبات الامتثال.

الهيئة تقوم بالإعلان عن القائمة المبدئية بأسماء مرشحي الاتحاد المصري للأوراق المالية عن دورته (2023 –2026).

وفي هذا الصدد وبالإشارة إلى صدور قرار رئيس الهيئة رقم (1460) لسنة 2023 بشأن تنظيم أعمال لجنة فحص طلبات الترشح لانتخابات مجلس إدارة الاتحاد المصري للأوراق المالية، وما انتهت إليه اللجنة من قوائم مبدئية بالمرشحين.

في ضوء ما تقوم به الهيئة من إجراءات للعمل على استكمال منظومة العمل بالأنشطة المالية غير المصرفية والعمل على استقرار الأسواق وحماية مصالح المتعاملين بها.

صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (131) لسنة 2023 بشأن ضوابط القيد بسجل خبراء تقييم الأصول لدى الهيئة.

والذي يقضي بإنشاء سجل جديد لقيد الأشخاص الراغبين في القيام بأعمال التقييم، يسمى سجل خبراء إعادة تقييم الأصول، ويجب أن يتضمن السجل البيانات الرئيسية لخبراء التقييم الذين يتم قيدهم به، وذلك على النحو الذي تحدده الهيئة، ولا يجوز لغير المقيدين بالسجل القيام بأي من أعمال التقييم لأغراض إعادة تقييم الأصول وفقا لمعايير المحاسبة المصرية.

حيث تم الانتهاء من تحديث شروط القيد وتطوير إجراءات القيد بسجل خبراء إعادة تقييم الأصول سواء للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، وكذا ضوابط القيد بالسجل والمستندات اللازم تقديمها للقيد والنماذج المعدة لهذا الغرض، على أن يتم الانتهاء من اجراءات قيد خبراء إعادة تقييم الأصول بالسجل خلال مدة لا تتجاوز شهر من تاريخ تقديم الطلب مستوفيا للمتطلبات.

كما تضمن القرار تقسيم السجل الجديد إلى عدة أقسام، بحيث يكون القسم الأول لشركات الاستشارات المالية والجهات المرخص لها من الهيئة للقيام بأعمال التقييم المالي وإعداد دراسات القيمة العادلة، القسم الثاني لخبراء تقييم الأصول العقارية، والقسم الثالث لخبراء تقييم الآلات والمعدات ووسائل النقل والانتقال.

كما نظم المسئولية الناتجة عن أعمال التقييم بحيث يكون الشخص الطبيعي أو المدير المسئول لدى الشخص الاعتباري المقيدين بالسجل مسئولين عن أعمال التقييم الصادرة عنهما، مع الالتزام بالتوقيع على التقارير الصادرة عنهم وعدم جواز الإنابة في ذلك، بالإضافة إلى المسئولية عن التحقق من التزام كافة الأطراف ذوي العلاقة والمجموعات المرتبطة بهم بمعايير الأداء والتقييم الصادرة عن الهيئة.

الرقابة المالية تصدر كتابًا دوريًا بشأن إجراءات تعزيز الأمن السيبراني بشركات التأمين.

وموجب الكتاب الدوري تلتزم الشركات بالتجهيزات والبنية التكنولوجية وأنظمة المعلومات ووسائل الحماية والتأمين وفقًا للقرار رقم (139) لسنة 2023، والمتضمن أن تكون قاعدة بيانات عملاء الشركة داخل جمهورية مصر العربية، كما تلتزم الشركات باتخاذ كافة الإجراءات الواجبة لتعزيز منظومة الأمن السيبراني لديها وحماية الأنظمة والبيانات الحساسة ، على أن يشمل ذلك اتباع ضوابط أمن المعلومات ، وفقا للقرار رقم(139) لسنة 2023 ، تقوم الشركات بإعداد دليل السياسات والإجراءات المتبعة فيما يخص أمن المعلومات، وموافاة الهيئة به بعد اعتماده من مجلس ادار ة الشركة. على أن يتم ذلك في مدة لا تجاوز 15 يوم عمل، ألا يتجاوز تنفيذ تلك التعليمات 6 أشهر من تاريخ اصدار الكتاب الدوري.

رئيس الوزراء يصدر قرار بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

تتضمن التعديلات السماح بإصدار برنامج للصكوك على عدة إصدارات وكذلك إصدارات للصكوك بدون تصنيف ائتماني بعد موافقة الهيئة توسيع نطاق الصناديق المتداولة ليسمح بقيدها بعد الحصول على موافقة الهيئة لمؤشرها المرجعي السماح بتسويق وثائق الصندوق إلكترونياً تزامناً مع قرارات استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية استحداث وتنظيم صناديق استثمار التنمية المستدامة لتشجيع الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالمشروعات التي تراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية

وقد سمحت التعديلات بإصدار برنامج إجمالي للصكوك يتم طرحه على عدة إصدارات وفق الضوابط التي يصدرها مجلس إدارة الهيئة على أن يتم تنفيذ البرنامج خلال ثلاث سنوات من تاريخ موافقة الهيئة على برنامج الإصدار أو خلال المدة التي يحددها قرار الهيئة أيهما أقل، وذلك دون الحاجة إلى الحصول على موافقة مجلس إدارة الهيئة كل مرة عند الرغبة في إصدار أي صكوك جديدة لذات الشركة والجهة المستفيدة وذات المشروع الوارد وصفه بالبرنامج.

صدور القرار رقم (151) بشأن معايير المفاضلة بين طلبات الحصول على ترخيص مزاولة نشاط تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية.

يقضي القرار بفتح الباب للراغبين في التقدم للحصول على رخصة واحدة جديدة لمزاولة نشاط تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية، وذلك في ضوء حاجة سوق رأس المال، على أن تتم المفاضلة بين طلبات الشركات المتقدمة للحصول على تلك الرخصة وفقا للمعايير المرفقة لضمان أكبر قدر من الشفافية والحيدة.

وبموجب القرار تمنح الشركات الراغبة في التقدم للحصول على رخصة نشاط تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ نشر القرار وذلك لتقديم طلباتها للهيئة وبمراعاة معايير المفاضلة، ويجوز للهيئة مد هذه المهلة في ضوء ما يسفر عنه فحص الطلبات المقدمة.

وقد توصلت الهيئة إلى أن حاجة سوق الأوراق المالية المصرية لإصدار ترخيص مزاولة نشاط التصنيف الائتماني لشركة أخرى بالإضافة الى الشركة المرخص لها حالياً، مضيفا أن الترخيص لأكثر من شركه تعمل بمجال التصنيف الائتماني

سيعمل على تعزيز قدرات القطاع المالي بصفة عامة، وزيادة معدلات المنافسة، بما يخدم مصلحة المتعاملين من مؤسسات وأسواق وعملاء، إضافةً إلى إتاحة التعامل مع أكثر من بديل، وفي ضوء نمو حجم إصدارات السندات وبالأخص سندات التوريق.

صدور القرار رقم (150) بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (1) لسنة 2017 بشأن إصدار المعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت.

وذلك بتطوير بعض المنهجيات والنماذج التي تلائم طبيعة عمل الشركات الناشئة بما يساعدها على الوصول للتمويل اللازم للنمو والتوسع وتطوير أعمال وتحقيق مستهدفاتها.

حيث عرف القرار الشركات الناشئة بأنها شركات ذات تاريخ تشغيلي قصير وغالباً ما تكون حديثة الانشاء وفي طور النمو والبحث عن الأسواق، وبعضها يعتمد على التكنولوجيا لابتكار حلول جديدة، وتبدأ في كثير من الأحيان برأس مال منخفض وتكاليف مرتفعة مع مرحلة الانشاء وتواجه تحديات عديدة في بدايتها للحصول على التمويل اللازم لتنمية حجم عملياتها وتوسعة وجودها في السوق.

وتظهر الحاجة إلى تقيم الشركات الناشئة من أجل زيادة رؤوس الأموال حسب مرحلة النمو التي تمر بها الشركة، حيث يحتاج المستثمرون الرئيسيون سواء الحاليون أو المرتقبون لتقيم استثماراتهم في ضوء اختلاف العائد والمخاطر حسب كل مرحلة من مراحل نمو الشركة الناشئة.

صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (163) بشأن معايير قيد جهات التحقق والمصادقة لمشروعات خفض الانبعاثات الكربونية.

وبموجب القرار يتم انشاء قائمة جديدة بالهيئة لقيد جهات التحقق والمصادقة المحلية والأجنبية، وفق معايير وضوابط صادرة عن الهيئة، وذلك لتوفير آلية فعالة للقياس والتسجيل والتوثيق للمشروعات البيئية التي تعمل على خفض الانبعاثات الكربونية، من خلال تقديم المعلومات المتعلقة بكل مشروع بما في ذلك الهدف من المشروع والتقنيات المستخدمة والانبعاثات المقدرة المنخفضة على أن تقوم جهات التحقق والمصادقة المعتمدة بتقييم المشروعات والتحقق من صحة المعلومات المقدمة، مما يمكن المستثمرين والمؤسسات والجمهور العام من الاطلاع على المشروعات المسجلة والتأكد من تحقيقها لأهدافها المحددة.

كما تم إعداد المعايير بموجب مقترح من لجنة الإشراف والرقابة على وحدات خفض الانبعاثات الكربونية والتي تضم في عضويتها ممثلين عن وزارة البيئة والبورصة المصرية وخبراء متخصصين، كما حدد القرار القطاعات التي تتم فيها عملية التحقق والمصادقة.

وقد نظم القرار الإجراءات والتدابير التي يتخذها مجلس إدارة الهيئة حال ثبوت مخالفة أي من المعايير التي تصدرها الهيئة أو فقد أحد معايير القيد أو استمرار القيد، بداية من توجيه التنبيه بالمخالفات المنسوبة وتحديد الفترة الزمنية اللازمة لإزاله أسبابها

أو الإيقاف المؤقت للقيد بالقائمة لمدة لا تجاوز ستة أشهر أو شطب القيد من القائمة مع عدم جواز إعادة القيد إلا بعد مضي مدة لا تقل عن سنة.

صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (160) بشأن نسبة أقساط التمويل إلى دخل العميل في نشاط التمويل الاستهلاكي.

حيث نص القرار على أن تلتزم الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل الاستهلاكي بألا يتجاوز إجمالي أقساط التمويل الشهرية للعميل نسبة (50%) من مجموع دخله الشهري.

الرقابة المالية تطلق أول مؤشر مرجعي للتسعير المسؤول لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

وذلك في إطار تفعيل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (20) لسنة 2022، والمتضمن (ضوابط واعتبارات التسعير المسؤول في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر)، وذلك عقب موافقة مجلس إدارة الهيئة، استجابة لمخرجات الحوار المجتمعي الذي نظمته واستضافته الهيئة مع أطراف السوق المختلفة.

وذلك للمرة الأولى في القطاع المالي بمصر وذلك في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، المقدمة من قبل الجهات المرخص لها به من هيئة الرقابة المالية، على أن يتم إتاحته ونشره على الموقع الالكتروني للهيئة وتحديثه بشكل دوري، بما يسهم في تمكين المواطنين من الحصول على البيانات المقارنة لإجمالي تكلفة التمويل.

يتضمن المؤشر الجديد حصر شامل ونشر لمختلف أسعار التمويل المقدم للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من كافة الجهات المرخصة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية على مستوى محافظات مصر المختلفة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يمكن كافة المتعاملين الحاليين أو المحتملين من بناء قراراتهم التمويلية بناء على أسعار وتكلفة التمويل المختلفة والمتاحة من قبل الجهات المرخصة، وهو ما قد يسهم في تقليل تكلفة الحلقات الوسيطة، ويعزز من مستويات الشفافية ويسهل عملية وصول المتعاملين للمعلومات التي تساعدهم في الوصول الى التمويل المناسب لمشروعاتهم وأعمالهم.

صدور القرار رقم (152) بشأن التزام شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني ببعض المتطلبات الخاصة بتسعير وثائق التأمين.

حيث ألزم القرار شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني بإعداد دراسة تتضمن الأسس الفنية والاكتوارية التي تم الاستناد إليها في التسعير والأسعار الاسترشادية المقترحة لكل فرع تأميني على حدة (حد أدني – حد أقصي)، والخبرة التاريخية لنتائج الأعمال لمدة لا تقل عن خمس سنوات، على أن تعتمد تلك الدراسة من الخبير الإكتواري والسلطة المختصة بالشركة أو الجمعية، ويكتفي بتقديم الأسس الفنية للتسعير بالنسبة لفروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات لفروع أجسام السفن–الطيران–البترول–الهندسي.

إيضاح

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل العقارى، والتأجير التمويلى، والتخصيم والتمويل الإستهلاكي، والتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وسجل الضمانات المنقولة؛ بالإضافة إلى أهم أخبار الهيئة.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها فى تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدى إلى تغير بعض الأرقام وفقا لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبني رقم B137 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي – الجيزة

تليفون: 35345350 فاكس: 35370037

بريد إلكترونى: research@fra.gov.eg الموقع الإلكترونى: www.fra.gov.eg